

5.128 مليار دينار مكاسب البورصة من بداية العام

3

215 مليون دينار
مكاسب جلسة
ختام الأسبوع

ضمانات

البنوك
من الأسهم
تتحسن بقوة

2

1

10.67% ارتفاع
في القيمة
الرأسمالية للسوق

إحازم مصطفى:

والتحديات، كما تحققت أيضاً مكاسب كبيرة في الربع الأول من العام الحالي، ورغم «هزة» الرسوم الجمركية استعاد السوق عافيته سريعاً بوتيرة سبقت أسواق عديدة نتيجة الثقة المستمدة من القطاع المصرفي والسيولة الكبيرة التي تتدفق في شكل تسهيلات وهيكلية وتمديد آجال.

من أهم وأبرز المكاسب المترتبة على مكاسب القيمة السوقية، استعادة الضمانات المصرفية لقوتها، خصوصاً وأن المصارف فتحت الطريق أمام ضمانات الأسهم وقدمت تمويلات كبيرة لدعم أعمال وتوسعات الشركات.

كما شهدت بعض الأسهم عمليات شراء لافتة خلال الفترة الماضية. استهداف الأسهم القيادية بأسعارها الحالية يعني أن عمليات الشراء تأتي لأهداف استثمارية طويلة الأجل.

العوائد التي تحققت في العام الماضي من التوزيعات والعوائد الاستثمارية كانت قياسية برغم التداعيات

حققت القيمة السوقية لبورصة الكويت، من بداية العام وحتى ختام جلسة أمس، مكاسب بنسبة 10.67 %، حيث أغلقت عند 48.067 مليار دينار كويتي.

منذ هدوء عاصفة الحرب التجارية عوضت البورصة الأغلبية المطلقة من خسائرها، وحصدت أمس فقط مكاسب بلغت 215 مليون دينار كويتي.

خلال الأيام الماضية شهدت الأسهم القيادية والممتازة تدفق كبير للسيولة، وخصوصاً على شركات السوق الأول الذي يعرف بسوق الأجنبي.

سيولة مؤسسية طويلة الأجل تستهدف الأسهم الثقيلة في البورصة

مجموعة بدر الخرافي تبيع 5% من «الكابلات»
لصالح سالم صباح الناصر



بدر الخرافي

السهم 1.950 دينار، أيضاً النسبة تؤثر إلى أنها استثمار طويل الأجل، ومن المنتظر أن يترتب عليها تعاون أكبر مستقبلاً.

الصفقة في التوقيت الحالي تعتبر عامل دعم كبير ومحفز لضخ المزيد من السيولة، خصوصاً وأن الأسواق المالية خرجت للتو نسبياً من ضغوط الحرب التجارية، والشراء المؤسسي طويل الأجل يعتبر من أكبر عوامل دعم الثقة على المدى البعيد.

في تأكيد على النظرة المستقبلية الإيجابية، والثقة التي يحظى بها مستقبل الاقتصاد الكويتي نتيجة المشاريع التنموية الكبرى وانعكاساتها على الشركات التشغيلية في البورصة، شهد السوق أمس دخول سيولة استراتيجية طويلة الأجل استهدفت شراء 5% من رأسمال شركة مجموعة الخليج للكابلات.

جاءت تفاصيل الصفقة وفقاً لإفصاح رسمي كالتالي:

البائع شركة أهلي كابيتال للاستثمار، عملاء لصالح العميل شركة الخير العالمية لبيع وشراء الأسهم «مجموعة بدر الخرافي»، والمشتري شركة بيتك كابيتال للاستثمار، عملاء لصالح الشيخ سالم صباح الناصر الصباح.

بلغت كمية الأسهم في الصفقة 10.500 ملايين سهم، تمثل 5% من رأسمال شركة مجموعة الخليج للكابلات، والتي يبلغ رأسمالها 20.993 مليون دينار موزعة على 209.931 مليون سهم.

بلغ سعر السهم في الصفقة 1.950 دينار كويتي، حيث بلغ إجمالي قيمة الصفقة 20.475 مليون دينار كويتي.

الصفقة وفقاً لمصادر استثمارية مراقبة أبعد من شراء حصة، فهي ذات قيمة كبيرة، حيث بلغ سعر

قيمة الاستثمار الأجنبي 6 مليارات دينار

بلغ قيمة الاستثمار الأجنبي في بورصة الكويت 6 مليارات دينار كويتي. وفي آخر تسوية، غلبت قرارات الشراء على البيع وتنوعت بين مختلف الأسهم القيادية والتشغيلية في قطاعات عديدة.

لا تسبيل لاكتتاب «وربة»

كشفت مصادر استثمارية أن المكاسب الكبيرة التي سجلتها البورصة، وحجم السيولة الوفيرة والارتفاعات والمكاسب التي حققتها أغلبية الأسهم خلال المرحلة الماضية وحتى إغلاق أمس، وفي ظل سريان حق اكتتاب الأولوية لزيادة رأسمال بنك وربة، لم يشهد السوق عمليات تسبيل تذكر لتغطية الاكتتاب.

وأغلق أمس اكتتاب بنك وربة بالنسبة لحق الأولوية الذي كان متاح بين 10 و24 إبريل الحالي.

الاكتتابات تتوالى... لمسات أخيرة لمشروعين تنمويين

توقعت مصادر استثمارية أن تشهد المرحلة المقبلة اكتتابات كبرى مرتقبة منذ أشهر، وهي لمشاريع تنموية تشغيلية أبرزها وأقربها «الضمان الصحي». المشروع الثاني هو مشروع «محطة أم الهيمان لمعالجة مياه الصرف الصحي»، حيث انتهت شركة «إيفا» من جميع الأعمال، والخطوات التالية تتمثل في تسليمه ثم طرحه للاكتتاب، ثم إدراجه في البورصة.

عمومية «مجموعة الصناعات» تقر توزيع 10% نقداً و 5% منحة

1

1.6 مليار دينار
موجودات المجموعة
بنهاية 2024

2

سعد السعد: 59
مليون دينار أرباح صافية
العام الماضي رغم كل
التحديات والتداعيات

الشركات التابعة
والزميلة تحقق
أداء جيد وتتطور

3

سعد السعد

بصمتها على أداء الأسواق الخليجية، في الوقت الذي عانت فيه الاقتصاديات المتقدمة والصناعية الكبرى معدلات تضخم مرتفعة وزيادات في تكاليف المعيشة.

وذكر السعد بأن الاقتصادات النامية في آسيا وأفريقيا واجهت أيضاً تحديات كبرى، مثل اضطرابات سلاسل التوزيع وعدم الاستقرار السياسي، فضلاً عن آثار التغير المناخي وسط تحديات معقدة، لافتاً إلى أنه من أبرز المحطات في مسار الاقتصاد العالمي خلال 2024 السياسات النقدية الصارمة التي اتبعتها البنوك المركزية للسيطرة على التضخم وتخفيض الفائدة، مما أدى إلى امتصاص الأسواق المالية لتأثير الأحداث الجيوسياسية التي عصفت بالعالم.

وعلى صعيد جدول الأعمال، فقد وافقت الجمعية على كافة البنود، بما فيها تقرير مجلس الإدارة والبيانات المالية ومراقبي الحسابات، وتم تفويض مجلس الإدارة بإصدار سندات أو صكوك بالدينار الكويتي أو بأي عملة أخرى، وإخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كافة تصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية.



سعد السعد في الوسط مترئساً الجمعية العمومية وفي اليمين المستشار القانوني حسام عبدالله

وقال السعد أن المستثمرين أقبلوا على الأسهم ذات رؤوس الأموال المتوسطة والصغيرة، ما ساهم في تسجيل مؤشر السوق الرئيسي 50 ومؤشر السوق الرئيسي لمكاسب ملحوظة بنسبة 24%، في حين سجل مؤشر السوق الأول الذي يقيس أداء الأسهم ذات رؤوس الأموال الكبيرة مكاسب أكثر تواضعاً بنسبة 4.8% خلال العام الماضي.

شهد عام 2024 العديد من الأحداث على الصعيدين الإقليمي والعالمي، والتي تركت

لعام 2023. وتابع بأنه على الرغم من كافة التحديات والتداعيات فقد سجلت بورصة الكويت أداءً إيجابياً ملحوظاً خلال 2024، حيث حققت واحدة من أفضل النتائج على مستوى الأسواق الخليجية، إذ ارتفعت مؤشرات السوق كافة، وحققت مؤشر السوق العام مكاسب بلغت نسبتها نحو 8% لينتهي تداول العام مغلقاً عند 7.3 نقطة محققاً المركز الثاني بين أفضل المؤشرات على مستوى المنطقة.

أقرت الجمعية العمومية لشركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة التي عقدت أمس بنسبة حضور بلغت 79.5% توزيع 10% أرباحاً نقدية للمساهمين، بقيمة إجمالية تبلغ نحو 24.099 مليون دينار، كما أقرت توزيع 5% أسهم منحة تخصص للمساهمين المسجلين في سجلات الشركة بتاريخ الاستحقاق.

وقال رئيس مجلس الإدارة، سعد محمد السعد، أن المجموعة تمكنت من تحقيق نتائج مالية استثنائية على الرغم من الظروف الصعبة التي شهدتها العالم اقتصادياً وجيوسياسياً، مشيراً إلى أن المجموعة حققت صافي أرباح بلغ 59 مليون دينار للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024، بربحية 24.9 فلس للسهم الواحد مقارنة بصافي أرباح بلغ 24.9 مليون دينار وربحية 10.5 فلس للسهم للعام الماضي 2023.

وكشف السعد في كلمته أمام الجمعية العمومية أن إجمالي موجودات المجموعة بلغت 1.6 مليار دينار لعام 2024، مقارنة مع 1.5 مليار دينار للعام الماضي، وقد بلغت حقوق ملكية المساهمين للشركة حالياً 550.9 مليون دينار لعام 2024 مقارنة بنحو 498.9 مليون

مجلس إدارة جديد

للسنوات الثلاث المقبلة

انتخبت الجمعية العمومية مجلس إدارة جديد للسنوات الثلاث المقبلة، حيث ضم كلا من: سعد محمد السعد، سليمان الدلالي، عبدالعزيز الربيع، على مراد بهبهاني، حسام الخرافي، عبد العزيز الراشد، وعضوية المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ومحمد عبدالمحسن العصفور، ومها خالد الغنيم أعضاء مستقلين.

الشركات الزميلة:

أسمنت الكويت: وقعت العام الماضي عقد اتفاق لتنفيذ مشروع إنشاء مصنع تحويل النفايات البلدية الصلبة إلى وقود. التخصيص القابضة: نهاية العام الماضي قامت الشركة ببيع 17.5% من حصتها في مشروع مدينة جابر الأحمد لصالح شركة نور. «إيجل» شركة تأسست في دبي للتركيز على الاستثمارات العالمية المباشرة التي تستهدف الأفكار المبتكرة.

الشركات التابعة:

شركة الصناعات الوطنية حققت العام الماضي أرباح 6.06 مليون بزيادة 57%. نور للاستثمار المالي حققت صافي ربح 42.1 مليون دينار كويتي عن العام الماضي 2024 بنسبة نمو بلغت 13.5%. شركة إيكاروس للصناعات النفطية والتي تملك شركة ميدكيم في السعودية، نمت إيراداتها العام الماضي 15.5%. شركة الوطنية العقارية تخرجت العام الماضي من 28% من شركة المدار الذهبية وحققت عوائد 22.8%. مجموعة بروكلاند حققت نتائج إيجابية، ونجحت في الحصول على طلبات جديدة لتصنيع وتوريد الأنابيب الميكانيكية المبطنة.

ختام «مسك» لأسبوع متنوع استثمارياً



1
جني أرباح وعودة
لتدوير السيولة دون
هدوء

2
السوق حافظ على
سيولة لجلستين
بقيمة 120 مليون

3
تحالفات جديدة في
البورصة تؤسس
لمرحلة نشاط

4
الأخضر يُخيم على
التعاملات الأسبوعية
وزخم قوي للسيولة

وجاء سهم «مدينة الأعمال» المرتفع 27.61% في صدارة نشاط الكميات بـ 211.08 مليون سهم، فيما تقدم «بيتك» السيولة بقيمة 62.55 مليون دينار، بنمو 0.70%.

تمكنت البورصة الكويتية من الصعود للأسبوع الثاني على التوالي، فهناك تماسك واضح للبورصة مع استيعاب المستثمرين وتسعيرهم للأحداث العالمية والمتمثلة بالحرب التجارية بين الولايات المتحدة والعديد من الدول وبشكل رئيسي الصين، وذلك وفق تصريحات لـ نائب رئيس أول-إدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية في شركة كامكو إنفست.

وكشف رائد دياب أن الأسواق المالية دُعمت أيضاً من التصريحات الأخيرة من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حول عدم الرغبة في إقالة رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي جيروم باول قبل انتهاء ولايته في مايو العام القادم، واحتمال تخفيض التعريفات التجارية على الصين، وتصريحات وزير الخزانة الأمريكي بأن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين غير مستدامة وأنه سيكون هناك تواصل إلى حل للأمور العالقة بينهم.

ولفت إلى أن تلك التصريحات أكدت مرة أخرى على أن هذه الأزمة لن تحل إلا بالحوار والمفاوضات العادلة؛ لتجنب الاقتصادات العالمية بمن فيهم الولايات المتحدة من الدخول في مرحلة تراجع للنمو الاقتصادي وركود.

وتابع «دياب» أن تلك التصريحات تتزامن مع بدء الشركات المدرجة ببورصة الكويت خاصة البنوك إفصاحات الربع الأول من العام الحالي، مع انتظار المزيد في الفترة القادمة.

أداء أسبوعي إيجابي

خيم اللون الأخضر على تعاملات بورصة الكويت الأسبوعية، وسط زخم بالتداولات والقيمة السوقية.

نما مؤشر السوق الأول بنحو 0.75% أو 63.4 نقطة ليصل بختام الأسبوع الحالي عند مستوى 8483.01 نقطة.

واختتم مؤشر السوق العام تعاملات الأسبوع بالنقطة 7932.53، بزيادة 0.81% تُعادل 63.55 نقطة عن مستواه في الأسبوع السابق المنتهي بـ 17 أبريل 2025.

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 1.06% راجحاً 76.77 نقطة لينيهي التعاملات بالنقطة 7296.77، كما صعد «الرئيسي 50» بنسبة 4.18% عند النقطة 7307.38، بزيادة أسبوعية 293.48 نقطة.

وصلت القيمة السوقية بختام تعاملات الخميس إلى 47.41 مليار دينار، بارتفاع 0.82% أو 386 مليون دينار عن مستواها في ختام الأسبوع المنصرم البالغ 47.02 مليار دينار.

وبشأن التداولات، فقد صعدت السيولة 51.32% عند 533.66 مليون دينار، وقفزت الكميات 79.64% إلى 2.24 مليار سهم، وبلغ عدد الصفقات الأسبوعية 125.34 ألف صفقة بزيادة 47.08%.

وعلى المستوى القطاعي، فقد ارتفع أداء 9 قطاعات على رأسها السلع الاستهلاكية بـ 10.51%، فيما تراجع سعر 4 قطاعات في مقدمتها الرعاية الصحية بواقع 1.37%.

أما بالنسبة للأسهم، فقد تصدر «مراكز» القائمة الخضراء بـ 289.39%، بينما تقدم «الغانم» التراجعات بـ 23.91%.

بالرغم من «غيمة» الحرب التجارية، ممثلة في الرسوم الجمركية، إلا أن التراجعات الحادة ولدت فرص جديدة، وسرعان ما استعادت الأسواق عافيتها من جديد بقيادة الأسواق الخليجية والتي كان أفضلها سوق الكويت.

أغلبية الشركات المدرجة لم تعلن نتائج الربع الأول حتى الآن، لكن متوقع اعتباراً من الأسبوع المقبل أن ترتفع وتيرة الكشف عن البيانات.

وعلى صعيد جلسة أمس أغلقت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت مرتفعة؛ بدعم صعود 11 قطاعاً، وزخم بالتداولات.

صعد مؤشر السوق الأول بنحو 0.54%، وزاد «العام» بنحو 0.46%، كما ارتفع المؤشران الرئيسي 50 والرئيسي بنسبة 1.10% و0.08% على التوالي، عن مستوى جلسة الأربعاء الماضي.

بلغت قيمة التداول 121.49 مليون دينار، وزعت على 462.99 مليون سهم، بتنفيذ 28.55 ألف صفقة.

ودعم الجلسة ارتفاع 11 قطاعاً على رأسها السلع الاستهلاكية بنحو 6.81%، فيما تذيّل القائمة قطاع المواد الأساسية بـ 0.22%، واستقر قطاعان.

وعلى مستوى الأسهم، فقد ارتفع 74 سهماً على رأسها «تحصيلات» بواقع 10.57%، بينما تراجع 51 سهماً على رأسها «مراكز» بنحو 11.38%، فيما استقر سعر 10 أسهم. وجاء سهم «مدينة الأعمال» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 50.93 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم «بيتك» بقيمة 12.89 مليون دينار.

إفصاحات البورصة

كابيتال إنتلجنس تؤكد تصنيفات بنك بويان

أكدت وكالة كابيتال إنتلجنس تثبيت تصنيفات بنك بويان للعملات الأجنبية على المدينين طويل وقصير الأجل عند "A" و "A1" على التوالي، مع نظرة مستقبلية مستقرة. وأوضحت الوكالة في مذكرتها البحثية الصادرة الخميس، أنها ثبتت التصنيف المستقل للبنك وتصنيف



حز دعوى وكيل «المواصلات» ورئيس «هيئة الاتصالات» ضد «أريدو» للحكم في 7 مايو

أعلنت شركة الشركة الوطنية للاتصالات المتنقلة «أريدو» قرار محكمة أول درجة بحز الدعوى المرفوعة من وكيل وزارة المواصلات بصفته ورئيس مجلس إدارة هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بصفته ضد الشركة للحكم بجلسة 7 مايو 2025. وتعلق تلك الدعوى بالمطالبة بمبلغ 39.55 مليون دينار، ومبلغ 4.92 مليون

عمومية «المتكاملة» تصادق على توزيع 6.33 مليون دينار

صادقت الجمعية العامة العادية للشركة المتكاملة القابضة، على مقترح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 25 % بواقع 25 فلس للسهم بمقدار 6.33 مليون دينار، وذلك على المساهمين المسجلين بسجلات الشركة حتى تاريخ الاستحقاق. تم اعتماد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بواقع 1000 دينار بإجمالي مبلغ وقدره 90 ألف دينار، وشراء أو بيع في حدود 10 % من أسهم الشركة وتفويض مجلس الإدارة بالقيام بالشراء والبيع واتخاذ الإجراءات والقرارات اللازمة لذلك. وصادقت العمومية على إخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية، وتم إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية لشركة المشورة والراية للاستشارات الشرعية وهم عبد العزيز القصار، وعلي الراشد، وعصام العنزي وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم عن السنة المالية 2025. وتم الموافقة على تعيين مراقب حسابات الشركة شيخة عدنان عبد العزيز الفليح من مكتب العيبان والعصيمي وشركاهم ارنست ويونج والمسجل بالسجل الخاص لمراقبي الحسابات لدى هيئة اسواق المال وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابها عن السنة المالية 2025. ووافقت العمومية على البيانات المالية للسنة المالية 2024 والمصادقة عليها، واستقطاع نسبة 10 % لحساب الاحتياطي القانوني بمبلغ وقدره 824.59 ألف دينار كويتي عن السنة المالية 2024 والموافقة عليه. وأقرت العمومية تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي، وتقرير مراقبي الحسابات الخارجي، وتقرير هيئة الرقابة الشرعية، وتقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق، وتقرير الجهات الرقابية عن أية مخالفات ولم يتم تسجيل أي مخالفات على الشركة، وتقرير التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات الصلة خلال السنة المالية 2024 والموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة والمصادقة عليه. وكانت أرباح «متكاملة» قد ارتفعت في عام 2024 بنسبة 67.7 % عند 6.88 مليون دينار، مقارنةً بـ 4.1 مليون دينار أرباح العام السابق له.

تعامل مطلع على أسهم «بيتك»

أعلن بيت التمويل الكويتي «بيتك» تعامل شخص مطلع على أسهمه في بورصة الكويت. تمثل التعامل في شراء عبدالله محمد أبو الهوس رئيس العمليات للمجموعة 306.77 ألف سهم.

تجدد ترخيص أنشطة ل «وربة»

تم تجديد ترخيص أنشطة أوراق مالية لبنك وربة؛ لمزاولة أنشطة مدير محفظة الاستثمار، ومدير نظام استثمار جماعي، ومستشار استثمار، ووكيل اكتتاب، وأمين حفظ لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، اعتباراً من تاريخ 22 يوليو 2025.

تجديد ترخيص الشرق للوساطة

أصدرت هيئة أسواق المال قرارين بشأن تجديد ترخيص أنشطة أوراق مالية لشركة الشرق للوساطة المالية، وشركة إن سي إم للاستثمار. وحسب الهيئة، فقد أصدرت قرارها رقم 68 لسنة 2025 بشأن تجديد ترخيص أنشطة أوراق مالية لشركة الشرق للوساطة المالية لمزاولة نشاط وسيط أوراق مالية مسجل في بورصة الأوراق المالية لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، اعتباراً من تاريخ 27 يونيو 2025. كما أصدرت قرارها رقم 69 لسنة 2025 بشأن تجديد ترخيص أنشطة أوراق مالية لشركة إن سي إم للاستثمار لمزاولة نشاط مدير محفظة الاستثمار؛ لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد، اعتباراً من تاريخ 28 يوليو 2025.

موافقة على زيادة رأس مال «أولى وقود» 10%

وافقت هيئة أسواق المال الكويتية على زيادة رأس مال شركة الأولى للتسويق المحلي للوقود بنسبة 10 % من خلال توزيع أسهم منحة مجانية على المساهمين. سوف يتم زيادة رأس المال من 40.56 مليون دينار إلى 44.50 مليون دينار. ونوهت بأنه لا يوجد أثر للمعلومة الجوهرية على المركز المالي في الوقت الحالي.

تغير في هيكل ملكية شركتين مدرجتين

كشفت تقرير بورصة الكويت للتغير في الإفصاح وجود تغييراً في هيكل ملكية شركتين مدرجتين. وتمثل التغير في رفع الشركة الدولية الكويتية للاستثمار القابضة مساهمتها المباشرة وغير المباشرة في شركة عقارات الكويت من 11.999 % إلى 12.089 %. واستناداً إلى بيانات بورصة الكويت، فإن رأس مال «عقارات الكويت» يبلغ 100.42 مليون دينار، وتنتك مجموعة شركة مد البحر القابضة 12.51 % في الشركة. يأتي ذلك إلى جانب رفع محمد عبيد فراج العراده حصته غير المباشرة في شركة مراكز التجارة العقارية من 7.78 % إلى 8.20 %.

إفصاحات البورصة

أرباح «كابلات» تتراجع 71% الربع الأول

يُشار إلى أن إجمالي الإيرادات التشغيلية للشركة قد انخفض في الربع الأول من العام الحالي 27.26% إلى 25.69 مليون دينار، ووصلت الموجودات الإجمالية لـ 349.05 مليون دينار، بزيادة 12.89% سنوياً. وكانت «كابلات» قد حققت ربحاً بقيمة 20.76 مليون دينار في عام 2024، مقارنةً بـ 21.04 مليون دينار في العام السابق له، بانخفاض 1.32%.

هبطت أرباح شركة مجموعة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية في الربع الأول من عام 2025 بنسبة 71% على أساس سنوي. بلغت أرباح الشركة أول 3 أشهر من العام الحالي نحو 3.03 مليون دينار، مقابل 10.45 مليون في الربع الأول من عام 2024. ونوهت الشركة بأن سبب تراجع الأرباح يرجع بشكل أساسي إلى انخفاض إيرادات توزيعات الأرباح.

عمومية «الديرة» تناقش التوزيعات النقدية في 21 مايو

مبلغ 10,32 مليون دينار كويتي إلى مبلغ 11.36 مليون دينار كويتي، وذلك عن طريق توزيع أسهم منحة مجانية بنسبة 10% من رأس المال وبمبلغ 1.03 مليون دينار كويتي، وبإجمالي عدد أسهم منحة يبلغ 10.32 مليون سهم من أسهم رأس المال بقيمة 100 فلس للسهم الواحد. توزع كأسهم منحة مجانية على المساهمين المقيدين في سجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق والمحدد 29 يوم عمل بعد تاريخ انعقاد الجمعية العامة غير العادية، على أن يتم توزيعها للمساهمين بعد 3 أيام عمل من نهاية تاريخ الاستحقاق. وحققت «الديرة» في عام 2024 ربحاً بقيمة 3.39 مليون دينار، بزيادة 72% عن مستواها في العام السابق له عند 1.98 مليون دينار.

تناقش الجمعية العامة العادية والغير العادية لشركة الديرة القابضة في 21 مايو 2025 التوزيعات السنوية وزيادة رأس المال وتعديل مواد بالنظام الأساسي تبعاً لذلك. من المقرر توزيع أرباح نقدية بنسبة 5% وذلك في نهاية يوم الاستحقاق والمحدد 29 يوم عمل بعد تاريخ انعقاد الجمعية العامة غير العادية، على أن يتم توزيعها للمساهمين بعد 3 أيام عمل من نهاية تاريخ الاستحقاق. وتبحث العمومية توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة بنسبة 10% من رأس المال على مساهمي الشركة وبإجمالي عدد أسهم منحة يبلغ 10.32 مليون سهم من أسهم رأس المال بقيمة 100 فلس للسهم الواحد. وتناقش العمومية الغير عادية زيادة رأس مال الشركة من

تابعة لـ «سفن» تحوز أقل الأسعار في مناقصة «البتترول الوطنية»

خدمات الصيانة البحرية في مصفاة ميناء الأحمدى؛ وذلك لمدة 4 سنوات. ونوهت «سفن» بأنه سيتم الإعلان عن الأثر المالي لتلك المعلومة الجوهرية لاحقاً.

حازت شركة الخليج للإنشاءات والأعمال البحرية والمقاولات العامة التابعة لشركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن أقل الأسعار في مناقصة لصالح شركة البترول الوطنية الكويتية. وتبلغ قيمة المناقصة 4.94 مليون دينار، وتتعلق بمشروع



«تسهيلات»: استرداد مخصص مقابل أصول في لبنان بـ 1.5 مليون دولار

أعلنت شركة التسهيلات التجارية استرداد مخصص انتفت الحاجة إليه مقابل أصول مالية بالجمهورية اللبنانية بقيمة 1.53 مليون دولار أمريكي. وذكرت أن صافي ربح تلك العملية بلغ 471.85 ألف دينار كويتي سيتم إدراجه في البيانات المالية التي تنتهي في 30 يونيو 2025. ونوهت «تسهيلات» بأن تلك الأرقام خاضعة لمراجعة، واعتماد مراقب الحسابات الخارجي.

«بيت الطاقة» تتحول للربحية خلال الربع الأول

تحولت شركة بيت الطاقة للربحية خلال الربع الأول من العام الحالي. بلغت أرباح الشركة 347.40 ألف دينار في أول 3 أشهر من عام 2025، مقارنةً بـ 95.63 ألف دينار خسائر الربع الأول من عام 2024. وعزت «بيت الطاقة» التحول إلى الربحية بشكل رئيسي على تحقيق ربح ناتج عن التخارج من الاستثمار في الشركة الزميلة «كيتارا أوفيل ليمتد».

12 مايو عمومية «أعيان العقارية» تناقش توزيع 5 فلوس للسهم نقداً

تناقش عمومية شركة أعيان العقارية يوم 12 مايو من عام 2025، توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 5% من قيمة السهم الإسمية (5 فلوس لكل سهم) عن السنة المالية 2024. وأوضحت أن ذلك للمساهمين المسجلين في سجلات الشركة بتاريخ يوم الاستحقاق، وتفويض مجلس الإدارة بتعديل الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم في حال تعذر الإعلان عن تأكيد الجدول الزمني. وتبحث العمومية اعتماد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، واستعراض التعاملات التي تمت مع أطراف ذات الصلة عن السنة المالية 2024، أو التي سوف تتم خلال عام 2025. وحددت الشركة يوم 19 مايو 2025 كموعدهم مؤجلاً في حالة عدم اكتمال النصاب. وحققت «أعيان العقارية» خلال عام 2024 ربحاً بقيمة 2.91 مليون دينار، مقارنةً بـ 2.75 مليون دينار في العام السابق له، بنمو سنوي 6%.

تشكيل مجلس إدارة «ميزان» برئاسة عبدالرحمن الوزان

أعلنت شركة ميزان القابضة تشكيل مجلس الإدارة للدورة القادمة (2025-2028) برئاسة عبدالرحمن جاسم الوزان، وينوب عنه محمد جاسم الوزان. وتشكل المجلس بعضوية كل من معتمد جاسم محمد الوزان، وديراج كومار أوبري، وشركة فاطمة الاستثمارية للتجارة العامة ويمثلها قطامي يوسف القطامي، وباسل عبدالحميد علي السالم، وأحمد حمد عبدالله الجوعان. ولفت البيان إلى أنه تم تشكيل لجان مجلس الإدارة أيضاً خلال الاجتماع البالغ عددهم 5 لجان. ووفق آخر بيانات معلنة، فقد ارتفعت أرباح «ميزان» في عام 2024 بنسبة 27.1% إلى 14.57 مليون دينار، مقابل ربح بقيمة 11.46 مليون دينار خلال عام 2023.

«المشتركة» تتسلم كتاب ترسية مناقصة بـ 12.7 مليون دينار

تسلمت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات كتاب ترسية مشروع مناقصة تابعة لشركة نفط الكويت بقيمة 12.72 مليون دينار، بمدة عقد 30 شهراً. وتختص تلك المناقصة بمشروع خط تصدير غاز منطقة عمليات الوفرة المشتركة من منطقة الوفرة المشتركة إلى محطة تعزيز الغاز BS-171؛ وذلك وفق بيان لبورصة الكويت اليوم الخميس. وكانت المشتركة قد أعلنت الشهر الماضي ترسية ذلك المشروع عليها، متوقعة تحقيق أرباح تشغيلية سيتم إدراجها خلال فترة التنفيذ. وحسب آخر بيانات مالية معلنة، حققت «المشتركة» للمقاولات خلال عام 2024 ربحاً بقيمة 9.08 مليون دينار، مقارنةً بـ 9.03 مليون دينار في العام السابق له، بنمو سنوي 0.6%.

إفصاحات البورصة

مع هدوء الحرب التجارية.. ما الطريقة المثالية في التعامل مع أسواق الأسهم؟

آثار الصدمة

رائد دياب، نائب الرئيس الأول لإدارة البحوث والاستراتيجيات الاستثمارية في "كامكو إنفست"، يلفت إلى أن الأسواق ما تزال تعاني من آثار الصدمة الأولى للتوترات التجارية، التي ضربت ثقة المستثمرين، وأثرت على توقعات النمو العالمي. يقول دياب: «الهدوء الحالي لا يعني نهاية الأزمة. لا تزال هناك مخاطر من جولات تصعيد جديدة، وتأثيرات غير مباشرة على سلاسل الإمداد وأسعار المواد الخام». لكنه يرى في الوقت نفسه أن الفرص متاحة، خاصة في أسهم الشركات التي تظهر مرونة مالية، وتحظى بدعم حكومي، وتتمتع بميزات قوية. ويضيف: «اختيار الأسهم بعناية؛ بناءً على أساسيات السوق، وتحليل المؤشرات الاقتصادية، هو مفتاح النجاح في هذه المرحلة». وأكد أنه لا تزال أسواق الخليج في وضع دقيق، بين تقلبات عالمية، وحذر محلي. ويجمع الخبراء على أن المرحلة تتطلب وعياً استثمارياً عالياً، واستعداداً للربح كما للخسارة. الاستثمار الذكي الآن يعني: التنوع، الفهم العميق للمخاطر، واختيار الشركات التي تعرف كيف تصمد في وجه العواصف.

أغلقت على مكاسب بـ 0.2%؛ بدعم من أسهم قطاع الطاقة. في المقابل، تراجع مؤشر أبوظبي بنسبة 0.3% متأثراً بانخفاض "بنك أبوظبي الأول". وسجلت بقية الأسواق الخليجية تراجعاً متفرقة، في ظل استمرار حالة الحذر لدى المستثمرين.

استراتيجية بعيدة

يشدد إيهاب رشاد، نائب رئيس مجلس إدارة «مباشر كابيتال هولدنغ»، على أن المرحلة تتطلب نظرة استراتيجية بعيدة المدى. ويقول: «على المستثمرين مراجعة محافظهم الاستثمارية بعناية، وتحديد الأسهم التي قد تتأثر سلباً أو إيجاباً من تبعات الحرب التجارية». ويرى رشاد أن توزيع الاستثمارات بين قطاعات متنوعة مثل التكنولوجيا والبنوك والصناعة يمكن أن يحد من المخاطر. ويضيف: «الفرص موجودة؛ لكن ينبغي التركيز على الشركات ذات الإدارة القوية، والنتائج المالية المستقرة، والقدرة على تجاوز الأزمات». ويؤكد رشاد أن أهم ما يجب تجنبه في هذا الظرف هو القرارات المتسارعة: «لا تبع أو تشتري بناءً على العواطف أو الإشاعات. تابع التطورات بهدوء، واستثمر فقط بما يمكنك تحمله خسارته إن ساءت الأمور».

تعيش الأسواق العالمية، والخليجية على وجه الخصوص، حالة من الترقب وسط مؤشرات على تهدئة التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، والتي ألفت بظلالها على حركة الأسهم وأسعار النفط منذ بداية 2025. وبينما يتطلع المستثمرون إلى بوادر انفراج، تواصل بورصات الخليج تقلباتها، وسط تباين في أداء القطاعات، وظهور فرص محتملة لمن يتقن قراءة المرحلة.

بين الحذر والتفاؤل

منذ أن فرضت الولايات المتحدة تعريفات جمركية على واردات من 184 دولة، وردت الصين برفع الرسوم على المنتجات الأمريكية، دخلت الأسواق المالية في دوامة من التقلبات. تراجعت أسعار النفط، المصدر الرئيسي للدخل في معظم دول الخليج، وشهدت البورصات موجات بيع متكررة. غير أن الأسبوع الأخير حمل إشارات إلى هدوء نسبي في مواجهة، مع تقارير عن مفاوضات مرتقبة. ونتيجة لذلك، سجل مؤشر داو جونز الأمريكي ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 0.3% إلى 42,150 نقطة، وصعد مؤشر نيكوي الياباني 0.5%، فيما تراجع مؤشر «فوتسي 100» البريطاني 0.2%. أما في الخليج، فقد ارتفع سوق دبي المالي بنسبة 0.1%؛ مدفوعاً بمكاسب «إعمار العقارية». السوق السعودية

بورصات خليجية

مؤشر «تاسي» ينهي جلسة الخميس مرتفعاً 0.71% بسيولة 7 مليارات ريال

بصدارة «صناعة الورق»، الذي صعد 9.97%، واقتصرت قائمة الخسائر على 67 سهماً، تصدرها سهم «الكابلات السعودية» بنسبة تراجع بلغت 3.2%. وتصدر «الراجحي» نشاط الأسهم من حيث قيمة التداول بـ 519.25 مليون سهم، وسجل سهم «أمريكانا» أعلى الكميات بنحو 60.64 مليون سهم. وواصل السوق الموازي أداءه الإيجابي، ليغلق مؤشر (نمو حد أعلى) مرتفعاً 0.48%، مضيفاً 135.49 نقطة إلى رصيده، صعدت به إلى مستوى 28,598.6 نقطة.

وجاء إغلاق جميع القطاعات باللون الأخضر، باستثناء قطاعي الصناديق العقارية المتداولة والمرافق العامة، حيث هبط الأول 0.39%، وسجل الثاني تراجعاً هامشياً بلغت نسبته 0.02%. وتصدر قطاع المواد الأساسية مكاسب القطاعات الرئيسية بارتفاع نسبته 2.55%، وصعد قطاع الاتصالات 1.82%، وبلغت مكاسب قطاعي البنوك والطاقة 0.35% و 0.2% على التوالي. وعلى صعيد أداء الأسهم، شملت المكاسب 173 سهماً

أنهى سوق الأسهم السعودية «تداول» جلسة الخميس بارتفاع ملحوظ، في ظل صعود شبه جماعي للقطاعات، وسط استمرار تحسن السيولة. وأغلق المؤشر العام للسوق «تاسي» مرتفعاً 0.71% بمكاسب بلغت 83.28 نقطة، صعد بها إلى مستوى 11,764.39 نقطة. وارتفعت قيم التداول إلى 6.95 مليار ريال من خلال 398.03 مليون سهم، مقارنة بـ 6.07 مليار ريال، بكمية تداول بلغت 294.55 مليون سهم بنهاية جلسة الأربعاء.

القياديات تتراجع بمؤشر مسقط في نهاية تعاملات الأسبوع

سهم مدينة مسقط للتحتية للرابحين بنسبة 3.08%. وكان المالي أقل القطاعات تراجعاً بنسبة 0.34%؛ متأثراً بتراجع سهم مسقط للتمويل القيادي المتراجع بنسبة 4.08%، وتراجع الدولية للاستثمارات القيادي بنسبة 2.44%. وارتفع حجم التداولات إلى 17.33 مليون ورقة مالية، مقابل 12.9 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة. وانخفضت قيمة التداولات خلال الجلسة إلى 2.91 مليون ريال، مقارنة بنحو 2.28 مليون ريال جلسة الأربعاء. وتصدر سهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج الأسهم النشطة حجماً وقيمةً بتداول 2.46 مليون سهم، بقيمة 679.78 ألف ريال.

أنهى المؤشر العام لسوق مسقط تعاملات الخميس، آخر جلسات الأسبوع، متراجعاً 0.38%، بإقفاله عند مستوى 4,273.44 نقطة، خاسراً 16.35 نقطة، مقارنةً بمستوياته بنهاية جلسة الأربعاء. وتأثر المؤشر العام، بتراجع الأسهم القيادية، والأداء السلبي للقطاعات مجتمعة، وتقدمها الصناعة بنسبة 1.14%؛ مع تقدم سهم الوطنية لمنتجات الألمنيوم القيادي على المتراجعين بنسبة 13.04%، وتراجع صناعة الكابلات العمانية القيادي بنسبة 5.28%. وتراجع قطاع الخدمات بنسبة 0.66%؛ متأثراً بتراجع سهم اس ام ان باور القابضة القيادي المتراجع بنسبة 3.93%، وتراجع السوادي للطاقة القيادي بنسبة 2.9%. وحده من تراجع قطاع الخدمات صدارة

بورصة دبي توقف مسلسل الصعود.. ومؤشر سوق أبوظبي يقفز بأكثر 1%

ارتفعت بختام تعاملات جلسة الأربعاء؛ بدعم من توقعات حدوث «تهدئة» في الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين. ووفق بيانات أسواق المال الإماراتية، حقق سوق دبي المالي مكاسب قدرها 13.491 مليار درهم، وبلغت مكاسب سوق أبوظبي للأوراق المالية 18 مليار درهم، بإجمالي مكاسب بلغت 31.491 مليار درهم. واستقطبت بورصتا دبي وأبوظبي سيولة بحجم 1.951 مليار درهم، توزعت على 34.567 ألف صفقة. ومع ختام التعاملات، ارتفع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 1.38% إلى مستوى 5205 نقطة، وسط تعاملات بحجم 291.812 مليون سهم بقيمة 653.971 مليون درهم.

تباين أداء مؤشرات أسهم الإمارات أمس، حيث ارتفع مؤشر سوق أبوظبي 1.08% إلى 9424.93 نقطة، بينما تراجع مؤشر سوق دبي 0.18% إلى 5195.82 نقطة، بعد سلسلة من الجلسات الخضراء. وارتفع مؤشر سوق أبوظبي بدعم من صعود أسهم ملتيلياي 7.37%، والعالمية القابضة 0.25%، وأبوظبي التجاري 2.91%، والدار 2.83%، مقابل تراجع أدنوك للغاز 0.32%. وتراجع مؤشر سوق دبي بضغط من تراجع أسهم إعمار العقارية 0.78%، ودبي للاستثمار 0.81%، وطلبات 0.74%، وشعاع 1.96%، ودرينك أند سكل 0.96%، مقابل ارتفاع الإمارات دبي الوطني 0.25%، وإعمار للتطوير 1.20%. وكانت مؤشرات أسواق المال الإماراتية

بورصات خليجية

بورصة البحرين تغلق تعاملات الخميس على ارتفاع بدعم أسهم 3 قطاعات

أنهت بورصة البحرين تعاملات جلسة الخميس على ارتفاع؛ بدعم قطاعات المال والمواد الأساسية والاتصالات. ومع ختام التعاملات، ارتفع المؤشر العام بنسبة 0.74 % إلى مستوى 1901 نقطة.

وشهدت بورصة البحرين تعاملات بحجم 2.042 مليون سهم بقيمة 412.354 ألف دينار. وارتفع قطاع المال مع صعود سهم بنك البحرين الإسلامي 9.09 %، وبنك السلام 0.5 %، وبنك البحرين الوطني 0.41 %.

، وبيت التمويل الكويتي 0.22 %، وصعد قطاع المواد الأساسية مع ارتفاع سهم ألبا 2.02 %، وارتفع قطاع الاتصالات مع صعود سهم بيبون 0.82 %.

بورصة قطر ترتفع 0.23% عند الإغلاق وتصدد 1.23% في أسبوع

أغلقت بورصة قطر تعاملات الخميس مرتفعة؛ وسط صعود لـ 5 قطاعات. ارتفع المؤشر العام بنسبة 0.23 % ليصل إلى النقطة 10260.17، رابعاً 23.06 نقطة عن مستوى الأربعاء. ودعم أداء الجلسة نمو 5 قطاعات يتقدمها الاتصالات بواقع 1.53 %، بينما تراجع قطاعا الصناعات والنقل بـ 1.04 % و 0.37 % على التوالي.

وبشأن التداولات فقد ارتفعت السيولة إلى 645.66 مليون ريال، مقابل 524.56 مليون ريال أمس الأربعاء، وبلغت أحجام التداول عند 228.96 مليون سهم، مقارنة بـ 267.4 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 25.56 ألف صفقة مقابل 25.25 ألف صفقة في جلسة الأربعاء.

ومن بين 51 سهماً نشطاً، تقدّم سهم بنك الدوحة الارتفاعات بـ 5.67 %، بينما جاء «ميرة» على رأس التراجعات بـ 2.74 %، على الرغم من ارتفاع الأرباح الفصلية

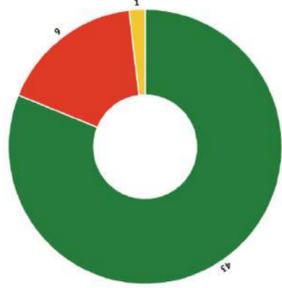
النقطة 10260.17، عن مستوى الأسبوع الماضي المنتهي في 17 أبريل 2025. وبلغت القيمة السوقية للأسهم بنهاية تعاملات الأسبوع 605.49 مليار ريال، مقابل 597.64 مليار ريال بختام الأسبوع الماضي، بارتفاع 1.31 %.

وشهد الأسبوع نمو 6 قطاعات على رأسها الاتصالات بـ 3.47 %، بينما تراجع قطاع الصناعة وحيداً بـ 1.33 %.

وبلغت قيمة التداول الأسبوعية نحو 2.23 مليار ريال، وزعت على 1.09 مليون سهم، بتنفيذ 94.11 ألف صفقة.

وعلى مستوى الأسهم، فقد ارتفع 43 سهماً على رأسها «بنك الدوحة» بـ 16.96 %، بينما انخفض 9 أسهم في مقدمتها «صناعات قطر» بـ 3.34 %.

وجاء سهم «مزايا» في مقدمة نشاط الكميات بحجم بلغ 156.18 مليون سهم، وتصدر السيولة سهم «استثمار القابضة» بقيمة 203.88 مليون ريال.



سجلت بورصة قطر محصلة أسبوعية خضراء خلال تعاملات الأسبوع الحالي، مع تسجيل 7.85 مليار ريال مكاسب بالقيمة السوقية. وارتفع المؤشر العام للبورصة بنسبة 1.23 % بما يعادل 124.33 نقطة، ليغلق تعاملات الأسبوع الحالي عند

الأكثر ارتفاعاً		الأكثر انخفاضاً	
الشركة	التغير	الشركة	التغير
بنك الدوحة	+16.962	صناعات قطر	-3.341
قطر للتأمين وخدمات التأمين	+10.716	الطويق للخطوط	-1.456
موندافون قطر	+6.413	الكهرباء والماء القطرية	-1.405
الوطنية للتجارة	+5.789	القطرية العامة للتأمين وإعادة التأمين	-0.939
شركة الحمار الماضية	+5.726	قطر الوطنية لصناعة الأسمدة	-0.787

الأعلى حسب القيمة		الأعلى حسب الحجم	
الشركة	القيمة	الشركة	الحجم
استثمار القابضة	203,881,407,945	مزايا للتطوير العقاري	156,176,268
مصرف الريان	159,960,073,293	شركة بلندا	122,185,620
شركة بلندا	149,260,577,853	قطر لصناعة الأسمدة	99,395,156
QNB	132,483,943,800	مجموعة إيزان القابضة	92,303,854
قطر لصناعة الأسمدة	123,076,208,603	استثمار القابضة	75,462,511

بنسبة 12.52 %، واستقر سعر 3 أسهم. وجاء سهم «إزدان القابضة» المرتفع 3.16 % في مقدمة نشاط الكميات بحجم 41.47 مليون سهم، عقب ارتفاع أرباح الشركة بالربع الأول إلى 153.04 مليون ريال، وتصدر سهم «كيو إن بي» نشاط السيولة بـ 78.61 مليون ريال.

بورصات عالمية

تباين مؤشرات الأسهم العالمية مع تذبذب مؤشرات عدم اليقين

سجلت الأسهم العالمية تداولات متباينة يوم الخميس مع عودة المخاوف بعد ارتفاع وول ستريت بعد أن بدأ أن الرئيس دونالد ترامب تراجع عن انتقاداته لمجلس الاحتياطي الفيدرالي وتصريحاته الصارمة في حربه التجارية.

انخفض مؤشر كاك 40 الفرنسي بنسبة 0.9 % في التعاملات المبكرة ليصل إلى 7,412.26، بينما انخفض مؤشر داكس الألماني بنسبة 1.0 % ليصل إلى 21,755.04. وتراجع مؤشر فوتسي 100 البريطاني بنسبة 0.3 % ليصل إلى 8,375.06. ومن المتوقع أن تشهد الأسهم الأمريكية انخفاضاً، حيث انخفضت العقود الآجلة لمؤشر داو جونز بنحو 0.9 % لتصل إلى 39,433.00. كما انخفضت العقود الآجلة لمؤشر ستاندر أند بورز 500 بنسبة 0.8 % لتصل إلى 5,359.25 نقطة.

ارتفع مؤشر نيكاي الياباني بنسبة 0.5 % ليغلق عند 35,039.15 نقطة. وارتفع مؤشر ستاندر أند بورز/إيه إس إكس 200 الأسترالي بنسبة 0.6 % ليصل إلى 7,968.20 نقطة. وخسر مؤشر كوسبي الكوري الجنوبي 0.1 % ليصل إلى 2,522.33 نقطة. وانخفض مؤشر هانغ سنغ في هونغ كونغ بنسبة 0.7 % ليصل إلى 21,909.76 نقطة، بينما استقر مؤشر شنغهاي المركب دون تغيير يُذكر، مسجلاً ارتفاعاً طفيفاً بنسبة أقل من 0.1 % ليصل إلى 3,297.29 نقطة.

ووصف تان جينغ يي من إدارة الخزانة في آسيا وأوقيانوسيا في بنك ميزوهو إعلانات ترامب السياسية بأنها «اضطرابات رئيسية»، وحذر من أن الاقتصادات العالمية قد تتضرر على المدى الطويل، مضيفاً: «تتأرجح المشاعر من الأمل في الحصول على راحة شديدة إلى الكآبة الاقتصادية المفروضة».

يعود جزء كبير من تقلبات السوق الأخيرة إلى حالة عدم اليقين بشأن ما سيفعله ترامب بسياساته الاقتصادية. ومما زاد من الارتياح تصريح ترامب مساء الثلاثاء بأنه «لا ينوي» إقالة رئيس الاحتياطي الفيدرالي.

أثارت تصريحات ترامب الصارمة مخاوف المستثمرين، لأن بنك الاحتياطي الفيدرالي من المفترض أن يتصرف بشكل مستقل، دون ضغوط من السياسيين، حتى يتمكن من اتخاذ قرارات قد تكون مؤلمة على المدى القصير، ولكنها الأفضل على المدى الطويل.

في حين أن خفض أسعار الفائدة من قبَل الاحتياطي الفيدرالي قد يُعطي دفعةً للاقتصاد، إلا أنه قد يُفاقم التضخم. وصرح ترامب أيضاً بأن الرسوم الجمركية الأمريكية على الواردات القادمة من الصين قد تنخفض «بشكل كبير» عن مستوياتها الحالية البالغة 145 %.

يأمل المستثمرون أن يخفف ترامب تعريفاته الجمركية بعد مفاوضاته مع دول أخرى. وصرح ترامب هذا الأسبوع بأنه سيكون «لطيفاً للغاية» مع ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ولن يتعامل بقسوة مع الرئيس الصيني شي جين بينغ.

وقال وزير الخزانة الأميركي سكوت بيسنت يوم الأربعاء «هناك فرصة لإبرام صفقة كبيرة هنا».

في تداولات الطاقة، ارتفع سعر خام النفط الأمريكي القياسي 55 سنتاً ليصل إلى 62.82 دولارًا للبرميل. وارتفع خام برنت، وهو المعيار الدولي، 56 سنتاً ليصل إلى 66.68 دولارًا للبرميل.

في تداولات العملات، انخفض الدولار الأمريكي إلى 142.67 ين ياباني من 143.15 ين. وارتفع سعر اليورو إلى 1.1375 دولار أمريكي من 1.1322 دولار أمريكي.

هبوط الأسهم الأوروبية وسط تقييم المستثمرين لنتائج متباينة للشركات

تراجعت الأسهم الأوروبية أمس الخميس مع تقييم المستثمرين لنتائج متباينة للشركات ووسط استمرار سيطرة الحذر على الأسواق على خلفية تغير النبرة الأمريكية بشأن الحرب التجارية مع الصين في الأيام الماضية. وهبط المؤشر ستوكس 600 الأوروبي 0.3 % بحلول الساعة 0714 بتوقيت جرينتش.

وتلقت الأسواق العالمية صدمة الأسبوع الماضي جراء الانتقادات الحادة التي وجهها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لرئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) جيروم باول، إلا أنه تراجع عن الدعوات لاستقالته بعد أيام قليلة.

ولا يزال الوضع المتعلق بالرسوم الجمركية على الصين غير واضح، على الرغم من أن البيت الأبيض أبدى استعداداً لخفض التصعيد مما ساعد الأسهم الأوروبية وكذلك وول ستريت على التعافي يوم الأربعاء. وانخفض المؤشر الرئيسي للأسهم الأوروبية بنحو 18 % من أعلى مستوياته على الإطلاق التي سجلها في وقت سابق من هذا الشهر بعد أن تبادل أكبر اقتصاديين في العالم فرض الرسوم الجمركية الهائلة، مما أثار مخاوف من ركود عالمي.

وفي يوم يمتلئ بإعلان نتائج الشركات، زاد سهم أديداس 1.9 % بعد أن أعلنت شركة تصنيع الملابس الرياضية الألمانية عن مبيعات وأرباح في الربع الأول تفوق التوقعات.

وعلى الجانب الآخر، نزل سهم بي.إن.بي باريبا الفرنسي 2.3 % بعد أن أعلن أكبر بنك في منطقة اليورو من حيث الأصول عن أرباح جاءت متماشية مع التوقعات للربع الأول.

وهو سهم كرينج 4 % بعد أن أعلنت مجموعة السلع الفاخرة انخفاضاً أكبر من المتوقع في إيرادات الربع الأول.

وتتجه الأنظار لبيانات مؤشر إيفو الألماني المقرر نشرها في وقت لاحق من اليوم والتي من المتوقع أن تظهر تراجعاً في ثقة الشركات في أكبر اقتصاد في أوروبا في أبريل، بعد يوم من قراءات ضعيفة لمؤشري مديري المشتريات لمنطقة اليورو وبريطانيا.

استبيان «الاقتصادية»

أبريل 2025

هل حجم التشريعات الصادرة عن «أسواق المال» يتناسب مع حجم البورصة حالياً؟ والتي تفتقد لأي أدوات استثمارية أو مشتقات حديثة مطبقة وفاعلة، فضلاً عن محدودية عدد الشركات المدرجة

السؤال

هل تؤيد استمرار التشريع والتعديل على اللائحة التنفيذية دون نتائج تتعلق بأدوات استثمارية ملموسة مطبقة؟

نعم

لا

إيماناً منا بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والمشاركة من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات والتحديات والمشاكل، نطرح استبياناً شهرياً لجميع المستثمرين المؤسسيين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين بالسوق المالي عموماً، حول قضية محددة. ونطرح في استبيان أبريل 2025 قضية مهمة وحيوية تمس جميع الشركات المدرجة وأصحاب المصلحة في الشركات عموماً، وهي قضية «حجم التشريعات والتعديلات» التي تصدر بشكل متواصل من هيئة أسواق المال، وتنمو بوتيرة أسرع من نمو حجم وأعمال وأنشطة السوق المختلفة من ناحية التنوع، والتي تسبق إطلاق وتفعيل الأدوات والمشتقات. حالياً توجه هيئة أسواق المال للسوق 19 كتاب، عبارة عن اللائحة التنفيذية للقانون 7 لعام 2010 وتعديلاته، وباب التشريع مستمر ومفتوح، وذلك كله في ظل محدودية حجم السوق واستمرار نزيف الشركات المشطوبة والموقوفة والخارجة من مقصورة الإدراج، وببطء عجلة الإدارجات، فضلاً عن الأدوات المالية الحديثة والمشتقات المفعلة الغير ملموسة في أقدم أسواق المنطقة.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

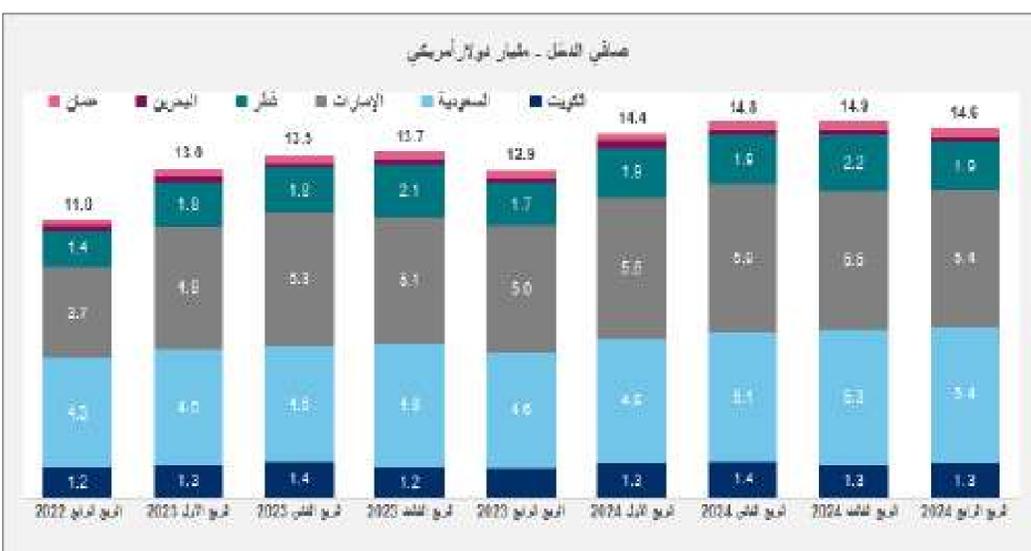
55205700



أداء قطاع البنوك لدول مجلس التعاون الخليجي الربع الرابع من العام 2024



1 تراجع أرباح البنوك على أساس ربع سنوي بسبب انخفاض أسعار الفائدة



المصدر: رويترز وبحث كامكو إنفست

المائة على أساس ربع سنوي في الربع الرابع من العام 2024.

أبرز النقاط - قطاع البنوك الخليجي

يشمل هذا التقرير تحليل البيانات المالية التي تم الإعلان عنها من قبل 56 بنكاً مدرجاً في بورصات دول مجلس التعاون الخليجي عن فترة الربع الرابع من العام 2024. ويتضمن هذا التقرير تجميع البيانات المصرفية الفردية على مستوى كل دولة منفردة. وتتضمن أبرز الملاحظات الرئيسية بناء على تحليل أحدث البيانات المالية على أساس ربع سنوي لقطاع البنوك الخليجي النقاط التالية:

الاحتياطي الفيدرالي و التضخم

شهدت توقعات الأسواق العالمية بشأن مسار أسعار الفائدة تقلبات ملحوظة خلال الأسابيع الماضية، لاسيما

سنوي في الربع الرابع من العام 2024 بعدة عوامل من ضمنها زيادة النفقات التشغيلية وارتفاع مخصصات انخفاض القيمة، مما أثر سلباً إلى حد ما على نمو الأرباح خلال هذه الفترة. وارتفعت المصروفات التشغيلية بنسبة 8.9 في المائة على أساس ربع سنوي لتبلغ 14.2 مليار دولار أمريكي، مدفوعة بنمو واسع النطاق عبر معظم الأسواق الخليجية. كما واصلت مخصصات انخفاض القيمة اتجاهها التصاعدي للربع الثاني على التوالي، لتصل إلى أعلى مستوياتها المسجلة خلال أربع فترات ربع سنوية عند 3.2 مليار دولار أمريكي، نتيجة زيادة بمعدل ثنائي الرقم في المخصصات المحتجزة من قبل البنوك المدرجة في بورصات الإمارات وقطر والكويت. في المقابل، تراجعت مخصصات انخفاض القيمة للبنوك المدرجة في السعودية بنسبة 7.0 في

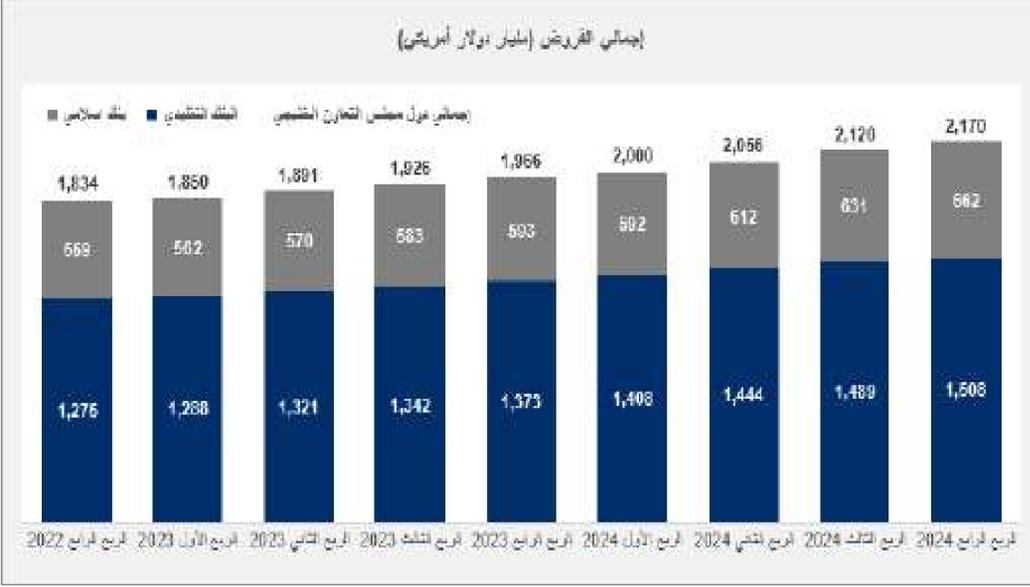
قال تقرير صادر عن شركة كامكو إنفست أن تراجع صافي إيرادات البنوك المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي في الربع الرابع من العام 2024، جاء كنتيجة مباشرة لانخفاض أسعار الفائدة التي أقرتها البنوك المركزية العالمية ونظيراتها في المنطقة. وبلغت الأرباح الإجمالية 14.6 مليار دولار أمريكي، بانخفاض بلغت نسبته 1.8 في المائة مقابل 14.9 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024، في حين ظل نمو الأرباح السنوي قوياً عند 12.8 في المائة. وعلى صعيد كل دولة على حدة، تباينت أداء الأرباح على أساس ربع سنوي، إذ سجلت ثلاثة دول تراجعاً في الأرباح مقابل تسجيل ثلاث دول أخرى لنمو. وكانت قطر الأكثر تأثراً بانخفاض الأرباح، التي تراجعت بنسبة 13.5 في المائة إلى 1.9 مليار دولار أمريكي، كما شهدت البنوك في كلا من عمان والإمارات انخفاضاً مماثلاً. في المقابل، حققت البنوك البحرينية أعلى نمو على أساس ربع سنوي بنسبة 8.2 في المائة لتبلغ أرباحها 219.5 مليون دولار أمريكي، تلتها البنوك الكويتية والسعودية بنمو بلغت نسبته 3.8 في المائة و 1.9 في المائة على التوالي.

وبلغت الإيرادات الإجمالية للبنوك الخليجية مستوى قياسياً جديداً خلال الربع الرابع من العام 2024، مسجلة 34.5 مليار دولار أمريكي، بدعم من النمو القوي في كل من صافي إيرادات الفوائد وإيرادات من غير الفوائد. وسجلت كافة الأسواق الخليجية نمواً على أساس ربع سنوي في إجمالي إيرادات البنوك، باستثناء البنوك القطرية التي سجلت تراجعاً هامشياً. وارتفعت إيرادات البنوك الكويتية والبحرينية بمعدل ثنائي الرقم، في حين سجلت البنوك الإماراتية أكبر نمو مطلق على أساس ربع سنوي، بزيادة قدرها 646.4 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل نمواً بنسبة 5.4 في المائة خلال الربع الرابع من العام 2024.

تأثر إجمالي إيرادات البنوك الخليجية على أساس ربع

«الفيدرالي» يعتمد على بيانات التضخم لاتخاذ قراراته المتعلقة بالسياسة النقدية

2



المصدر: رويترز وبحث كامكو إنفست

تحقيق أداء مالي أفضل في حال انخفاض أسعار الفائدة، نظراً لإعادة تسعيرها بوتيرة أبطأ مقارنة بالمقرضين الأقل تعرضاً لهذا النوع من الائتمان. وفي سياق متصل، حذر التقرير من أن انخفاض أسعار النفط قد يضغط على الودائع منخفضة التكلفة، إلا أن التركيز الكبير على القروض ذات السعر الثابت يعتبر عامل حماية رئيسي لعوائد الأصول المصرفية في مثل هذه السيناريوهات.

ودائع العملاء بالبنوك الخليجية تسجل رقماً قياسياً جديداً

سجلت ودائع العملاء لدى البنوك الخليجية المدرجة ارتفاعاً قياسياً جديداً بنهاية الربع الرابع من العام 2024، لتصل إلى 2.52 تريليون دولار أمريكي، بنمو بلغت نسبته 1.0 في المائة مقارنة بالربع السابق، ونسبة 6.8 في المائة مقارنة بالربع الرابع من العام 2023. وشهدت معظم دول مجلس التعاون الخليجي نمو ودائع العملاء على أساس ربع سنوي، باستثناء البنوك القطرية التي تراجعت ودايعها بنسبة 2.6 في المائة.

وعلى صعيد كل دولة على حدة، تصدرت البنوك الإماراتية المشهد بتسجيلها أعلى نمو في الودائع، والتي بلغت 847.2 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 2.3 في المائة على أساس ربع سنوي، تلتها البنوك الكويتية بنسبة نمو ربع سنوي بلغت 2.2 في المائة، ليصل إجمالي ودايعها إلى 316.1 مليار دولار أمريكي. أما البنوك المدرجة في السعودية والبحرين وعمان فقد سجلت ودايع العملاء بها معدلات نمو اقل بنسبة 1.0 في المائة خلال الربع الرابع من العام 2024.

نسبة القروض إلى الودائع في البنوك الخليجية تبلغ أعلى مستوياتها منذ ما قبل الجائحة...

ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع في قطاع البنوك الخليجية إلى 82.4 في المائة بنهاية الربع الرابع من العام 2024، مسجلة أعلى مستوياتها منذ الربع الأول من العام 2018. وظلت النسبة فوق مستوى 80 في المائة طوال الأرباع الثلاثة الأخيرة، بما يعكس تحسن استخدام الأصول بالإضافة إلى ارتفاع هوامش الربح مما ساهم في تعويض الضغط الناجم عن خفض أسعار الفائدة. وجاء النمو خلال الربع الرابع من العام 2024 بدعم من مرونة النمو في كافة دول مجلس التعاون الخليجي. أما على مستوى كل دولة على حدة، سجلت البنوك السعودية واحدة من أعلى نسب القروض إلى الودائع على مستوى المنطقة عند 94.8 في المائة خلال هذا الربع، بزيادة قدرها 200 نقطة أساس مقارنة بالربع الثالث من العام 2024.

وكانت تلك هي اعلى النسب المسجلة على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. وتلتها البنوك القطرية بنسبة 91.7 في المائة، بعد ارتفاع قدره 260 نقطة أساس، لتسجل أحد أعلى المستويات في تاريخ النظام المصرفي القطري. وفي المرتبة التالية جاءت البنوك العمانية والكويتية بنسبة 87.4 في المائة و75.8 في المائة، على

السعودية تصدر دول الخليج في نمو الائتمان مدعوم بطفرة تنفيذ المشاريع التنموية

ليصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ 2.17 تريليون دولار أمريكي. وقد تحقق هذا النمو رغم تباطؤ وتيرته إلى 2.4 في المائة، والذي يعد أدنى المستويات المسجلة خلال ثلاث فترات ربع سنوي، مقارنة بنمو بنسبة 3.1 في المائة في الربع السابق. إلا أن النمو السنوي للإقراض ما يزال قوياً عند 10.4 في المائة. وشهدت جميع أسواق دول مجلس التعاون الخليجي تقريباً نمواً في أنشطة الإقراض، باستثناء قطر التي سجلت تراجعاً هامشياً. وسجلت البنوك السعودية أقوى نمو مطلق في حجم الإقراض على مستوى المنطقة خلال هذا الربع، إذ ارتفع إجمالي القروض بنحو 22.3 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة 3.0 في المائة، ليصل إلى 759.6 مليار دولار أمريكي.

وجاءت البنوك المدرجة في البورصات الإماراتية والكويتية في المرتبة التالية، بنمو أنشطة الإقراض لتصل إلى 15 مليار دولار أمريكي (+2.5 في المائة على أساس ربع سنوي)، و8.9 مليار دولار أمريكي (+3.6 في المائة على أساس ربع سنوي)، على التوالي في حين شهدت القروض في قطر انخفاضاً هامشياً بنسبة 0.1 في المائة في قيمة القروض القائمة خلال الربع الرابع من العام 2024. أما من حيث طبيعة أنشطة البنوك، سجلت البنوك الإسلامية معدلات نمو أقوى نسبياً على صعيد نمو أنشطة الإقراض بنمو بلغت نسبته 4.9 في المائة لتصل إلى 662.3 مليار دولار أمريكي، في حين نمت قروض البنوك التقليدية بنسبة 1.3 في المائة لتصل إلى 1.15 تريليون دولار أمريكي بنهاية هذا الربع. وكشف تقرير حديث صادر عن وكالة بلومبرج عن تحول ملحوظ في سياسات الإقراض لدى البنوك السعودية المدرجة خلال العام 2024، إذ اتجهت بشكل أكبر نحو تمويل الشركات عبر قروض ذات أسعار فائدة متغيرة بدلاً من حسابات ائتمان التجزئة ذات السعر الثابت. وجاء هذا التحول مدفوعاً بصفة رئيسية بالنمو القوي الذي شهدته قروض الرهن العقاري خلال السنوات الخمس الماضية. وأبرز التقرير أن البنوك المحلية تحتفظ بحصة كبيرة من محافظتها الائتمانية في منتجات ذات سعر فائدة ثابت، مما يعزز قدرتها على

بعد الإعلان عن التعريفات الجمركية الأمريكية، مما أثار تكهنات واسعة حول اتجاه السياسة النقدية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي. وفي أعقاب تلك الإعلانات، ارتفعت التوقعات بتوجه الاحتياطي الفيدرالي نحو سلسلة من التخفيضات في أسعار الفائدة لمواجهة التداعيات الاقتصادية المحتملة، وظهرت بعض التقديرات التي رجحت خفضها ما بين أربع إلى خمس مرات قبل نهاية العام. إلا أن الاحتياطي الفيدرالي أعاد توجيه دفة التوقعات، مؤكداً أن أي خفض محتمل لأسعار الفائدة سيكون مشروطاً بمستوى التضخم فقط، مما أدى إلى تراجع رهانات السوق على تطبيق تخفيضات واسعة النطاق. وتشير توقعات وكالة بلومبرج الحالية إلى إمكانية خفض سعر الفائدة مرة واحدة بما لا يتجاوز 25 نقطة قبل نهاية العام الحالي، على أن تتم خلال النصف الثاني من العام. وتجدر الإشارة إلى أن الاحتياطي الفيدرالي قد أبقى على أسعار الفائدة دون تغيير منذ بداية العام 2025، بعد أن خفضها بمقدار 100 نقطة أساس خلال العام الماضي. وعلى صعيد دول مجلس التعاون الخليجي، تبنت البنوك المركزية في المنطقة نفس النهج الذي انتهجه الاحتياطي الفيدرالي، دون تنفيذ أي خفض إضافي منذ بداية العام.

السعودية تصدر في نمو الائتمان

كشفت بيانات البنوك المركزية الخليجية استمرار زخم نمو التسهيلات الائتمانية خلال الربع الرابع من العام 2024، مما يعكس مرونة الاقتصادات الإقليمية وقوة النشاط الاستثماري. وسجلت السعودية أعلى معدل نمو سنوي في التسهيلات الائتمانية القائمة بنسبة 14.4 في المائة بدعم من توسع نشاط قطاعي المشاريع والاستثمار، تلتها الإمارات بنسبة نمو بلغت 9.5 في المائة. ويأتي هذا الأداء في سياق البيئة المواتية للائتمان بدعم من تسارع وتيرة تنفيذ المشاريع التنموية. كما ارتفع إجمالي العقود المسندة في دول مجلس التعاون الخليجي إلى 74.8 مليار دولار أمريكي خلال الربع الرابع من العام 2024، ليصل بذلك إلى أعلى مستوياته المسجلة على أساس ربع سنوي منذ أكثر من ستة أعوام. واحتلت السعودية مرة أخرى مركز الصدارة، بارتفاع قيمة العقود الجديدة بنسبة 16.3 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 40.4 مليار دولار أمريكي، مقابل 34.7 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2023.

وبالمثل، يشير نشاط التصنيع، وفقاً لبيانات مؤشر مديري المشتريات الصادرة عن وكالة بلومبرج، إلى أداء قوي على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، إذ ظل المؤشر أعلى من حاجز النمو البالغ 50 نقطة طوال الربع الرابع من العام 2024. وسجلت السعودية أداءً لافتاً، مع بلوغ مؤشر مديري المشتريات 58.4 نقطة في ديسمبر 2024، وهو ثاني أعلى مستوى يسجل منذ أكتوبر 2023، مما يعكس استمرار زخم القطاع الصناعي. وقد انعكس هذا النشاط المتصاعد في نمو الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، الذي ارتفع بنسبة 4.5 في المائة على أساس سنوي في الربع الرابع من العام 2024، مدفوعاً بتحسين ملحوظ في معظم القطاعات الفرعية.

كما سجل مؤشر مديري المشتريات في الإمارات مستوى قوياً بلغ 55.4 نقطة، بينما تفوقت دبي هامشياً بتسجيلها 55.5 نقطة، مما يعكس قوة الطلب المحلي وتسارع وتيرة الأنشطة التجارية. وفي قطر، استقر مؤشر مديري المشتريات عند 52.9 نقطة، مسجلاً تحسناً ملموساً مقارنة بقراءات سبتمبر 2024 وكذلك مستويات العام السابق. أما الكويت، فقد واصلت تعزيز ديناميكية قطاعها الصناعي، إذ وصلت قراءة مؤشر مديري المشتريات إلى 54.1 نقطة، في ثالث أعلى قراءة يسجلها المؤشر منذ تدشينه في سبتمبر 2018، مما يعكس تحسناً ملموساً في ظروف الأعمال، وفقاً لوكالة ستاندرد أند بورز جلوبل.

أنشطة إقراض البنوك الخليجية تسجل مستوى قياسياً جديداً

واصل إجمالي الإقراض من قبل البنوك المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي تسجيل معدلات نمو متواصلة على أساس ربع سنوي في الربع الرابع من العام 2024،

أنشطة إقراض البنوك الخليجية تسجل مستوى قياسياً جديداً

4

قطاع البنوك الخليجية - القروض إلى الودائع (نسبة مئوية)



المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

الربع مقابل 0.8 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. وجاءت البنوك القطرية في المرتبة التالية بنمو قدره 322.9 مليون دولار أمريكي، إذ بلغ إجمالي مخصصات انخفاض القيمة 1.0 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2024 مقابل 0.7 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024. وسجلت بنوك الكويت والبحرين نمواً أقل قليلاً في مخصصات خسائر القروض خلال هذا الربع. من جهة أخرى، تراجعت مخصصات خسائر القروض التي احتجزتها البنوك المدرجة في السعودية وعمان خلال الربع الرابع من العام 2024.

إلا أنه على الرغم من زيادة مخصصات انخفاض القيمة، إلا أن تكلفة المخاطر (نسبة مخصصات 12 شهراً مقابل متوسط القروض) ظلت منخفضة مقارنة بالفترات ربع السنوية الأخيرة عند 0.47 في المائة لقطاع البنوك الخليجية بصفة عامة. وتشير النسبة المنخفضة مقارنة بالمستويات التاريخية إلى التعافي وتحسن المؤشرات الاقتصادية، بالإضافة إلى جودة الأصول واستقرارها. وكانت هذه النسبة أعلى في حالة البنوك القطرية والتي سجلت نسبة 0.77 في المائة في الربع الرابع من العام 2024، تليها البنوك البحرينية بنسبة 0.64 في المائة. وكانت النسبة هي الأدنى في حالة البنوك السعودية والكويتية بنسبة 0.33 في المائة و0.31 في المائة على التوالي، بينما أظهرت البنوك المدرجة في الإمارات تكلفة مخاطر أعلى قليلاً بنسبة 0.49 في المائة.

انخفاض هامش الفائدة الصافي ليعكس انخفاض أسعار الفائدة

بعد أن ظل صافي هامش الفائدة مستقرًا خلال الأرباع الستة الماضية عند 3.2 في المائة، انخفض هامشياً خلال الربع الرابع من العام 2024 ليصل إلى 3.1 في المائة مما يشير إلى تأثير خفض أسعار الفائدة خلال الربع الأخير من العام. وانخفضت النسبة في أربعة من أصل ستة دول في دول خليجية. وأظهرت نسبة البنوك البحرينية والكويتية ارتفاعاً هامشياً خلال هذا الربع لتصل إلى 3.15 في المائة و3.10 في المائة بنهاية الربع الرابع من العام 2024. من جهة أخرى، سجلت البنوك المدرجة في قطر والسعودية والإمارات وعمان انخفاضاً.

وجاءت البنوك الإماراتية مرة أخرى في الصدارة من حيث صافي هامش الفائدة الذي بلغ 3.39 في المائة في الربع الرابع من العام 2024 مقابل 3.42 في المائة خلال الربع الثالث من العام 2024. وتعكس هوامش الربح المرتفعة مقارنة بنظرائها الخليجين توافر السيولة بما يفسح المجال أمام البنوك الإماراتية للاستفادة من دورة أسعار الفائدة المشددة وتسجيل معدل نمو للأصول أكثر تواضعاً. وجاءت البنوك الكويتية في المرتبة التالية بنسبة 3.10 في المائة تليها البنوك السعودية بنسبة 3.07 في المائة.

بنسبة 1.2 في المائة خلال هذا الربع مقارنة بالربع الثالث من العام 2024. من جهة أخرى، أدى انخفاض مصروفات الفوائد بمعدل أقل نسبياً من 32.1 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من العام 2024 إلى 31.7 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2024 إلى النمو الإجمالي لصافي إيرادات الفوائد.

إيرادات قياسية بدعم من صافي إيرادات الفوائد والإيرادات من غير الفوائد

بلغ نمو إجمالي إيرادات البنوك الخليجية أعلى مستوى مسجل في خمس فترات ربع سنوية خلال الربع الرابع من العام 2024 بنسبة 5.1 في المائة، ليصل إلى 34.5 مليار دولار أمريكي، وذلك بعد تسجيلها لنمو مستمر خلال الأرباع الثلاثة الماضية. وجاء النمو مدفوعاً بزيادة صافي إيرادات الفوائد والإيرادات من غير الفوائد خلال هذا الربع، بزيادة بلغت نسبتها 5.1 في المائة و6.6 في المائة، على التوالي. كما جاء هذا الأداء بدعم من النمو المسجل في كافة دول مجلس التعاون الخليجي، باستثناء البنوك القطرية التي سجلت انخفاضاً هامشياً في صافي إيرادات الفوائد وكذلك إيرادات من غير الفوائد. وسجلت البنوك المدرجة في الإمارات أكبر نمو مطلق في إجمالي الإيرادات المصرفية، بزيادة ربع سنوية بلغت نسبتها 646.4 مليون دولار أمريكي أو بنسبة 5.4 في المائة، تلتها البنوك الكويتية بنمو قدره 550.5 مليون دولار أمريكي.

وعكس التحسن الجيد الذي شهده إجمالي الإيرادات من غير الفوائد خلال الربع الرابع من العام 2024 نمواً واسع النطاق في جميع دول مجلس التعاون الخليجي تقريباً، باستثناء البنوك القطرية التي سجلت انخفاضاً بنسبة 1.2 في المائة لتصل إلى 1.4 مليار دولار أمريكي. وسجلت البنوك المدرجة في الإمارات أكبر نمو مطلق على أساس ربع سنوي في الإيرادات من غير الفوائد بقيمة 416.7 مليون دولار أمريكي أو ما يعادل نسبة 9.2 في المائة، تليها البنوك الكويتية بنمو قدره 253.6 مليون دولار أمريكي خلال هذا الربع.

مخصصات انخفاض القيمة ترتفع إلى أعلى مستوياتها المسجلة في أربع فترات ربع سنوية

انخفضت مخصصات انخفاض القيمة التي احتجزتها البنوك الخليجية في الربع الثاني على التوالي خلال الربع الرابع من العام 2024، مدفوعة بصفة رئيسية بواحد من أدنى مستويات إجمالي مخصصات انخفاض القيمة في الربع الثاني من العام 2024. وبلغت إجمالي مخصصات انخفاض القيمة 3.2 مليار دولار أمريكي خلال الربع الرابع من العام 2024 بعد أن أظهرت أربعة من الدول الخليجية الستة احتجاجاً مخصصات انخفاض قيمة بمستوى أعلى خلال هذا الربع مقارنة بالربع السابق. وسجلت الزيادة الأكبر في الإمارات، إذ ارتفعت مخصصات انخفاض القيمة بنسبة 60 في المائة تقريباً على أساس ربع سنوي أو ما يعادل نحو 454.3 مليون دولار أمريكي لتصل إلى 1.2 مليار دولار أمريكي خلال

التوالي. وسجلت القروض إلى الودائع للبنوك الكويتية نسبة 75.8 في المائة، بتراجع قدره 120 نقطة أساس خلال هذا الربع، في حين سجلت البنوك العمانية نمواً بمقدار 70 نقطة أساس. أما البنوك الإماراتية فشهدت ارتفاعاً هامشياً لتصل نسبة القروض إلى الودائع إلى 69.6 في المائة، في حين سجلت البنوك البحرينية أدنى نسبة في المنطقة عند 68.7 في المائة بنهاية الربع الرابع من العام 2024.

وفيما يتعلق بمتطلبات السيولة، ما تزال البنوك المدرجة في الإمارات في وضع مريح لتمويل النمو المستقبلي حيث ما تزال نسبة القروض إلى الودائع هي الأدنى على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. من جهة أخرى، قد تواجه البنوك في السعودية رياحاً معاكسة وقد تضطر إلى الاعتماد على التمويل الخارجي، إذ ما تزال نسبة القروض إلى الودائع للبنوك السعودية هي الأعلى على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. بالإضافة إلى ذلك، في ظل تراجع سعر النفط دون مستوى 70 دولار أمريكي للبرميل ومع تزايد أنشطة المشاريع التنموية، ستحتاج البنوك السعودية إلى إصدار المزيد من أدوات الدين على المدى القريب لتمويل السوق المتنامية.

صافي إيرادات الفوائد يسجل أعلى مستوياته على الإطلاق ...

وصل إجمالي صافي إيرادات الفوائد الذي سجلته البنوك المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي إلى رقم قياسي جديد بلغ 23.2 مليار دولار أمريكي خلال الربع الرابع من العام 2024. وكان النمو على أساس ربع سنوي هو الأعلى في الأرباع الخمسة الماضية عند 5.1 في المائة، بينما بلغ النمو السنوي 8.7 في المائة. وجاءت هذه الزيادة بعد أن أظهرت خمسة من أصل ستة دول خليجية نمواً خلال هذا الربع. وسجلت البنوك في البحرين والكويت أكبر زيادة على أساس ربع سنوي في صافي إيرادات الفوائد خلال هذا الربع، بينما ظل نمو صافي إيرادات الفوائد للبنوك المدرجة في السعودية والإمارات ثابتاً عند نحو 3.0 في المائة في الربع الرابع من العام 2024. من جهة أخرى، سجلت البنوك القطرية انخفاضاً هامشياً في إجمالي صافي إيرادات الفوائد بنسبة 0.5 في المائة ليصل إلى 3.5 مليار دولار أمريكي خلال هذا الربع.

كما تأثر أداء هذا الربع بخصف سعر الفائدة بمقدار إجمالي بلغ 100 نقطة أساس والتي نفذتها جميع البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي تقريباً بنهاية العام، باستثناء بنك الكويت المركزي الذي خفض سعر الخصم بمقدار 25 نقطة أساس خلال العام. إلا أنه على الرغم من انخفاض أسعار الفائدة الأساسية، ظل العائد على الائتمان ثابتاً على أساس ربع سنوي عند 4.2 في المائة لقطاع البنوك الخليجية، مدفوعاً بصفة رئيسية بارتفاع نسبة القروض إلى الودائع. ونتيجة لذلك، سجل الربع واحداً من أعلى إيرادات الفوائد على أساس ربع سنوي والذي بلغ 54.8 مليار دولار أمريكي بعد ارتفاعه

الفصام تلتقي وزير أوروبا والشؤون الخارجية في الجمهورية الفرنسية



الكويت مؤهلة لتكون رائدة في قطاع الخدمات اللوجستية

3

بحث إمكانية قيام الشركات الفرنسية بإنشاء مقرات إقليمية لها في الكويت

2

الطرفين ناقشنا سبل تعزيز التعاون المالي والاقتصادي

1



الشباب وتحسّن جودة الحياة، بما في ذلك التعليم، والرعاية الصحية، والإسكان، والسياحة، والأمن الغذائي.

وأكدت الفصام أيضاً التزام الكويت بأجندتها البيئية والتنمية طويلة الأمد، مشيرة إلى الهدف الوطني بالوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٦٠، وتوافق الجهود الوطنية مع مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، ومع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

وأضافت: «إن حماية إرث الكويت والاستفادة من ميزاتها التنافسية يشكلان محوراً أساسياً في رؤيتنا الاقتصادية. فموقع الكويت الاستراتيجي يؤهلها لتكون رائدة في قطاع الخدمات اللوجستية من خلال مشاريع تحويلية مثل ميناء المبارك الكبير، وشبكة السكك الحديدية الوطنية، وتوسعة المطار، ومدينة الشحن. وستسهم هذه المشاريع في خلق فرص عمل، ودعم ريادة الأعمال، وتحقيق نمو مستدام طويل الأمد».

واختتم الاجتماع باتفاق مشترك على تشكيل فرق عمل مشتركة تتولى متابعة تنفيذ ما تم التوصل إليه، بما يضمن اعتماد نهج منظم قائم على النتائج الملموسة لتحقيق الأولويات المشتركة.

الوزيرة استعرضت أولويات الوزارة التي تشمل الإصلاح المالي والاقتصادي وتنويع الإيرادات غير النفطية

4

ترأست وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار، المهندسة نورة سليمان الفصام، اجتماع ثنائي عقد في قصر بيان اليوم مع وزير أوروبا والشؤون الخارجية في الجمهورية الفرنسية، جان-نويل بارو، وذلك في إطار زيارته الرسمية لدولة الكويت.

وشارك في هذا اللقاء الشيخ سعود سالم الصباح، العضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار حيث تم بحث سبل تعزيز الشراكات الاستراتيجية واتفاقيات المشاريع المشتركة بين الهيئة العامة للاستثمار والشركات الفرنسية، في ظل رغبة كلا الجانبين إلى تعميق التعاون الاقتصادي الثنائي.

وسلط الاجتماع الضوء على نهج الكويت الاستباقي في توسيع حضورها الاستثماري على الصعيد العالمي، وجهود فرنسا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وأكد الجانبان أهمية دعم الاستثمارات طويلة الأمد في قطاعات مثل التكنولوجيا، والذكاء الاصطناعي، والطاقة، والتعليم، كما تم التطرق إلى إمكانية قيام الشركات الفرنسية بإنشاء مقرات إقليمية لها في الكويت، في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز مكانة الدولة كمركز إقليمي للاستثمار والابتكار، إلى جانب دعم الشراكات المؤسسية وتبادل المعرفة بين المؤسسات الفرنسية والكويتية.

وفي هذا السياق، صرّحت الفصام قائلة: «ترتبط الكويت وفرنسا بعلاقة شراكة راسخة تقوم على رؤى وطموحات مشتركة. وقد عكست مناقشات اليوم حرص البلدين على تعزيز التعاون الاقتصادي المستدام، استناداً إلى أولويات استراتيجية وفرص واعدة للتعاون المستقبلي».

كما أشارت إلى التاريخ الطويل للهيئة العامة للاستثمار في فرنسا، لا سيما باعتبارها أول صندوق ثروة سيادي من نوعه يفتتح مكتباً ويستثمر بشكل مباشر في السوق الفرنسية، موضحة أن هذا الإرث التعاوني يشكل أساساً قوياً لاستكشاف فرص جديدة تتماشى مع الأهداف الاقتصادية الاستراتيجية لدولة الكويت.

وجددت التزام الكويت بالمضي قدماً في بناء اقتصاد متنوع وقادر على الصمود، استناداً إلى توجيهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح. واستعرضت أولويات الوزارة التي تشمل الإصلاح المالي والاقتصادي، وتنويع الإيرادات غير النفطية، والاستثمار في قطاعات تمكّن

لمناقشة تعزيز التعاون الثنائي في مختلف مجالات الأعمال والقطاعات الاقتصادية والتجارية

شيخة البحر تشارك في زيارة وفد مجلس التعاون المصري الكويتي إلى القاهرة



لقطة تذكارية مع وزير الخارجية المصري



رئيس الوزراء المصري وشيخة البحر على هامش لقاء وفد مجلس التعاون المصري الكويتي وبينهم محمد الصقر



شيخة البحر خلال منتدى الاستثمار والأعمال المصري الكويتي

شاركت نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شيخة البحر في الزيارة التي قام بها مجلس التعاون المصري الكويتي إلى القاهرة لبحث فرص تعزيز التعاون بين الجانبين.

ترأس الوفد رئيس الجانب الكويتي في مجلس التعاون المصري الكويتي محمد الصقر وبمشاركة ممثلي عددٍ من البنوك والشركات الكويتية.

والتقى الوفد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في مقر الرئاسة المصرية، حيث وجه الدعوة للمستثمرين الكويتيين لاستكشاف الفرص المتاحة في مصر، والاستفادة من الحوافز والتسهيلات التي تقدمها الدولة المصرية، وكذا تطوير التعاون الصناعي من خلال العمل على إقامة شركات صناعية بين الشركات المصرية والكويتية، والتركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية منوهاً إلى أن السوق المصرية كبيرة وواعدة ولديها احتياجات ضخمة في مختلف المجالات، بما يتيح للمستثمر إمكانية الحصول على عوائد كبيرة من الاستثمار.

كما التقى الوفد رئيس الوزراء المصري د. مصطفى مدبولي بمقر الحكومة في العاصمة الإدارية الجديدة، بحضور المهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، والسفير غانم صقر الغانم، سفير دولة الكويت لدى مصر والسفير أسامة شلتوت، سفير مصر لدى الكويت.

دعا مدبولي خلال اللقاء المستثمرين الكويتيين إلى استكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة في مصر، منوهاً بأن الحكومة يمكن أن تمنح الرخصة الذهبية للمشروعات التي يتم التوافق عليها بين الجانبين.

وأكد مدبولي تطلعه إلى قيام الجانب الكويتي بدراسة الفرص الاستثمارية المتعددة المتاحة في مصر في مختلف المجالات، مؤكداً انفتاح

الدولة المصرية في إطار الإصلاح الاقتصادي والمشروعات القومية التي تم تدشينها خلال السنوات الأخيرة في مختلف القطاعات لتطوير مناخ الاستثمار ودعم دور القطاع الخاص.

واجتمع الوفد الكويتي بوزير قطاع الأعمال المصري المهندس محمد شيمي بحضور محمد جبران وزير العمل لمناقشة تعزيز التعاون الثنائي في مختلف مجالات الأعمال والقطاعات الاقتصادية والتجارية، إلى جانب استعراض الفرص الاستثمارية المتاحة أمام المستثمرين الكويتيين في السوق المصرية.

كما حضر الوفد الكويتي فعاليات منتدى الاستثمار والأعمال المصري الكويتي بحضور عدد من الوزراء وكبار المسؤولين وذلك في إطار تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين الكويت ومصر، حيث ناقش المنتدى سبل تعزيز التعاون الثنائي في مختلف مجالات الأعمال والقطاعات الاقتصادية والتجارية.

الجانب المصري على مختلف أشكال الشراكة التي يمكن الدخول فيها مع المستثمرين الكويتيين الراغبين في العمل في مصر بما يحقق المصالح المشتركة للجانبين.

وعرض مدبولي عددًا من الفرص الاستثمارية المتاحة في السوق المصرية، لاسيما في قطاعات: الأمن الغذائي، والنفط والبتروكيماويات، والربط اللوجستي، والسياحة والفندقة.

وأكد على حرية تحويل الأرصدة الدلارية من مصر إلى الخارج، مشيرًا إلى أن الإصلاحات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة المصرية منذ مارس 2024 أسهمت في زيادة مواردنا الدلارية بعد قرار الالتزام بسياسة سعر صرف مرن.

كما التقى الوفد وزير الخارجية المصري د. بدر عبد العاطي الذي أكد على الاعتزاز بالعلاقات الوثيقة والتاريخية بين مصر والكويت واستعرض الخطوات التي تتخذها

للعام الثاني على التوالي في «الأرينا» وسط حضور ملاك ومربي الخيل

«زين» رعت بطولة فخر العرب للخيل العربية الأصيلة



المصبيح مُشاركاً في تكريم الفائزين



المرزوق فُكرماً المصبيح على دعم زين بحضور المعجم

الثقافية والرياضية ذات المستوى العالمي التي تستضيفها البلاد، لتسهم في رفع اسم الرياضة الكويتية وتطويرها، ودعم الرياضيين المحليين في شتى مختلف الرياضات.

شهدت البطولة مشاركة 160 جواداً من أفضل المرابط في الكويت والسعودية وقطر ومصر، وأشرف عليها طاقم تحكيم دولي مُعتمد من الهيئة الأوروبية لتنظيم مسابقات الخيول الأصيلة (إيكاهو)، للإشراف على عملية التقييم من خلال معايير خاصة ودقيقة مثل الهوية العربية، والرأس، والعنق، والجسم، والقوائم، والحركة.

اللجنة المُنظمة للبطولة ضاري المعجم، ومدير إدارة العلاقات المؤسسية في زين الكويت حمد المصبيح. تفخر زين بمواصلة دعمها لهذه المُسابقة المُتميزة للعام الثاني على التوالي، خاصةً وأنها تحتفي بجمال الخيول العربية ذات الدم الأصيل التي تعتبر أحد الرموز الثقافية الأبرز للهوية الكويتية والعربية والإسلامية، وهي من أقدم سلالات الخيول وأفضلها وأكثرها جمالاً وذكاءً، ويمتد تاريخها لآلاف السنين. وجاءت مشاركة زين بهذه البطولة لتعكس اهتمام مؤسسات القطاع الخاص في دعم مُختلف الأنشطة

للعام الثاني على التوالي، رعت زين بطولة فخر العرب للخيول العربية الأصيلة التي أقيمت بقاعة الأرينا كويت في مول 360، وهي المُسابقة الفريدة من نوعها التي احتفت بجمال الخيول العربية الأصيلة ومالكها ومربيها في الكويت، وأنت تحت إشراف الهيئة الأوروبية لتنظيم مسابقات الخيول الأصيلة (إيكاهو) وبمشاركة 160 جواداً.

على هامش حفل الختام، شاركت زين بتكريم أصحاب الخيول الفائزة بالفئات الكبرى، بحضور رئيس مجلس إدارة مجموعة التمدين محمد جاسم المرزوق، ورئيس

بمناسبة يوم الأرض وضمن جهودها لتعزيز الاستدامة البيئية

«إنفست جي بي» تنظم تجربة تنقل لموظفيها بسيارات كهربائية



صورة جماعية لفريق إنفست جي بي يتوسطهم الرئيس التنفيذي هاني العوضي

سلوكيات إيجابية تساهم في مستقبل أكثر اخضراراً للكويت، وتؤكد إنفست جي بي التزامها المستمر بترسيخ مفاهيم الاستدامة في ثقافتها المؤسسية وإطار عملها التشغيلي، من خلال طرح مبادرات مبتكرة تمكّن الموظفين من المشاركة الفعالة في حماية البيئة. وتُعد هذه المبادرة أكثر من مجرد احتفال بيوم الأرض، بل تجسيدا لرؤية إنفست جي بي طويلة الأمد في قيادة المسيرة نحو اقتصاد أكثر استدامة ومرونة.

الضوء على التطبيقات العملية للتكنولوجيا الخضراء وفوائد دمج مفاهيم الاستدامة في العمليات اليومية للأعمال. وتأتي هذه المبادرة ضمن سلسلة من المبادرات التي تندرج تحت استراتيجية إنفست جي بي الشاملة للبيئة والمجتمع والحوكمة (ESG)، حيث تسعى الشركة إلى تعزيز الممارسات البيئية المسؤولة داخل بيئة العمل، ورفع الوعي بأهمية الاستدامة، وحث الموظفين لتبني

بمناسبة الاحتفال بيوم الأرض العالمي وفي إطار التزامها بالاستدامة البيئية، نظمت شركة الخليج كابيتال للاستثمار، «إنفست جي بي» - الذراع الاستثماري لبنك الخليج تجربة تنقل صديقة للبيئة لموظفيها من وإلى مقر الشركة الرئيسي في برج الحمراء باستخدام سيارات BYD الكهربائية. وتهدف شركة «إنفست جي بي» من خلال التعاون مع شركة BYD الغانم في هذه التجربة المميزة، إلى تسليط

بنك وياي يحتفل بيوم الأرض في مركز الخرافي لأنشطة الأطفال



فواز النقيب

تخدم المجتمع في مختلف المجالات الحيوية، مثل التعليم والصحة والتمكين الشبابي، حيث يسعى البنك إلى تحقيق التوازن والتكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة. وفي هذا السياق، صرح فواز النقيب، مدير الشراكات في بنك «وياي» قائلاً: «إيماننا راسخ بأن مستقبلنا مرتبط ارتباطاً وثيقاً بصحة كوكبنا. مبادرتنا للاحتفال بيوم الأرض العالمي هي تجسيد لالتزامنا ببناء مستقبل أكثر استدامة لأجيالنا القادمة. نسعى دائماً إلى أن نكون جزءاً فاعلاً في إحداث تغيير إيجابي في مجتمعنا من خلال مبادراتنا المتنوعة التي تخدم الإنسان والبيئة على حد سواء.»



فواز القبان

ويتجلى ذلك في اعتماد البنك الكامل على العمليات الرقمية، مما يقلل بشكل كبير من الحاجة إلى استخدام الورق والموارد التقليدية، وبالتالي المساهمة في الحفاظ على الموارد الطبيعية. بالإضافة إلى ذلك، يحرص البنك على توفير بطاقات بلاستيكية قابلة لإعادة التدوير لعملائه ويعمل باستمرار على تعزيز الخيارات والحلول المصرفية الرقمية التي تقلل من الأثر البيئي لعملياته وخدماته، وبذلك يعزز بنك وياي مكانته الرائدة كأول بنك رقمي في البلاد.

فضلاً عن ذلك، تتكامل هذه المبادرة البيئية الهامة مع رؤية بنك وياي الشاملة للمسؤولية المجتمعية، والتي تتضمن دعم المبادرات التي

احتفالاً بيوم الأرض العالمي، نظم بنك وياي، البنك الرقمي الرائد في الكويت، فعالية مميزة للفتيات في مركز الخرافي لأنشطة الأطفال المعاقين بالتعاون مع مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، وتهدف الفعالية إلى تعزيز الوعي البيئي لدى الفتيات وتشجيعهم على تبني ممارسات مستدامة بطريقة تفاعلية.

وقد شاركت مجموعة من الفتيات في تجربة عملية لزراعة النباتات والعناية بها، في رمزية تعزز نمو الوعي البيئي والاهتمام بكوكب الأرض. كما تم توزيع كتاب تعليمي من إصدار مؤسسة الكويت للتقدم العلمي لتزويدهم بالمعرفة اللازمة والدراية بأهمية الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.

أشاد فواز القبان، مدير العلاقات العامة والإعلام في مركز الخرافي، بدور بنك وياي في خلق مثل هذه الأجواء الإيجابية التي تزرع الابتسامة على وجوه الفتيات، وقال في كلمته التي ألقاها أثناء زيارة فريق وياي للمركز: «نشكر بنك وياي على تواجده في مركز الخرافي للاحتفال بيوم الأرض، ونتطلع إلى المزيد من الزيارات والمبادرات في الأيام القادمة.»

تأتي هذه المبادرة انطلاقاً من إيمان بنك وياي بأن تعزيز الوعي البيئي ليس مجرد مسؤولية أخلاقية، بل هو استثمار ضروري في مستقبل الأجيال القادمة وضمان جودة حياتهم. ويسعى البنك من خلال هذه الفعالية إلى غرس قيم الاستدامة والمسؤولية البيئية في أفراد المجتمع، وتشجيعهم على تبني سلوكيات وممارسات يومية صديقة للبيئة.

بالتعاون مع مجموعة التمدين

اتحاد العقارين ينظم زيارة ميدانية لطلبة جامعة الكويت في مول 360 وفندق جراند حياة



محمد المرزوق:

• التمدين تترجم مسؤوليتها المجتمعية من خلال دعم وتأهيل الكوادر الطلابية في المجال العقاري

والفنادق، بما يساهم في تأهيلهم المهني وإدراكهم للدور المحوري الذي يلعبه القطاع العقاري في دعم الاقتصاد الوطني. كما أشار إلى أهمية تعريف الطلبة بديناميكيات العلاقة بين المؤجر والمستأجر وكيفية إدارتها خلال الأزمات لضمان استدامتها على المدى الطويل. وبدورها أشادت المدير التنفيذي للعلاقات العامة والعلاقات الحكومية منيرة الخميس بهذه الجولة الميدانية حيث تعتبر امتداداً لدور اتحاد العقارين الرائد في دعم المبادرات التعليمية والتوعوية، وإعداد جيل من الطلبة القادرين على فهم واقع السوق واستيعاب التحديات واستثمار الفرص في القطاع العقاري الكويتي.

في إطار جهوده لتعزيز الجانب التطبيقي لدى طلبة الجامعات، نظم اتحاد العقارين بالتعاون مع الدكتور فهد المصنف - الأستاذ المشارك في قسم التمويل والمنشآت المالية بكلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت زيارة ميدانية إلى مول 360 وفندق جراند حياة، وذلك باستضافة مجموعة التمدين. حيث أتاحت هذه الزيارة للطلبة فرصة مميزة للتعرف عن قرب على آلية إدارة وعمل مراكز التسوق والمجمعات التجارية الكبرى والفنادق، حيث قدم فريق من التنفيذيين في مجموعة التمدين شرحاً وافياً عن مراحل تطوير المشروع، بدءاً من فكرة المشروع مروراً بعمليات التأجير والتسويق والتشغيل أخذاً بعين الاعتبار مردود العائد الاستثماري.

وشهد اللقاء تفاعلاً ملحوظاً من الطلبة الذين طرحوا العديد من الأسئلة وشاركوا في نقاشات ثرية مع الفريق التنفيذي لدى مجموعة التمدين، مما ساهم في ترسيخ فهم أعمق حول بيئة عمل مراكز التسوق والفنادق وخصائص القطاع العقاري التجاري، وقد عبر العديد من الطلبة الحاضرين عن تقديرهم لتنظيم هذه التجربة الميدانية التي أضافت بُعداً عملياً مهماً لما يتلقونه من مقررات أكاديمية. من جانبه، أكد الدكتور فهد المصنف أهمية مثل هذه الزيارات الميدانية في تعزيز المعرفة التطبيقية لدى الطلبة وربط الجوانب النظرية بالدروس الواقعية، مشيراً إلى أنه يسعى لتكثيف هذه المبادرات مستقبلاً لما لها من أثر ملموس في إعداد الطلبة وتأهيلهم لسوق العمل.

في المقابل عبر الفريق التنفيذي لدى مجموعة التمدين عن سعادتهم بإستضافة الجولة الميدانية، مشيدين بالحيوية والاهتمام الكبير الذي أبداه الطلبة، لا سيما في ما يتعلق بإدارة المشاريع التجارية واستراتيجيات سياسة التأجير، باعتبارهم عنصراً حيوياً في نجاح أي مشروع عقاري.

وفي هذا السياق، أوضح محمود داوود المرزوق - الرئيس التنفيذي لشركة التمدين العقارية - أن المجموعة تولي اهتماماً بالغاً بتمكين الشباب من الاطلاع على الواقع العملي لصناعة مراكز التسوق



محافظة بنك إنجلترا : تركز على صدمات النمو



قال محافظ بنك إنجلترا أندرو بيلي يوم الخميس إنه يركز على الصدمة التي من المحتمل أن يشعر بها الاقتصاد بسبب الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على الواردات والتدابير الانتقامية التي اتخذتها دول أخرى. وأضاف بيلي في تصريح لشبكة CNBC على هامش اجتماعات صندوق النقد الدولي في واشنطن: «نركز بالتأكيد، وإلى حد كبير، على صدمة النمو»، مشيراً إلى أن بنك إنجلترا كان يحاول تحقيق توازن بين النمو الضعيف والقيود المحلية على العرض التي تضغط على التضخم. وتابع: «علينا موازنة هذين الأمرين، لكنني أعتقد أن قضية التجارة هي الجزء الجديد في هذه القصة». وقال إن الاستطلاعات الضعيفة التي تم نشرها هذا الأسبوع تعكس حالة من عدم اليقين بين الشركات، على الرغم من أن البيانات الرسمية الأخيرة للنتائج المحلي الإجمالي كانت مشجعة، وأنه لا يعتقد أن الاقتصاد البريطاني قريب من الدخول في ركود. من جهة أخرى، تواجه المملكة المتحدة تحديات اقتصادية نتيجة اضطرابات التجارة بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي، ما يجعل الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي أكثر إلحاحاً للمحافظة على استقرار الاقتصاد.

مورغان ستانلي يطوي صفحة ديون استحواذ إيلون ماسك على «إكس»

كبير الاقتصاديين في «المركزي الأوروبي»: الآن ليس الوقت المناسب للحديث عن شراء السندات

قال كبير الاقتصاديين في البنك المركزي الأوروبي، فيليب لين، يوم الخميس، إن البنك لا ينظر في الوقت الحالي في شراء السندات أو اتخاذ إجراءات تحفيزية استثنائية أخرى، لأنه لا يزال لديه مجال لخفض أسعار الفائدة.

وقد بدأ البنك المركزي الأوروبي في خفض أسعار الفائدة منذ ما يقرب من عام بعد أن تمكن من السيطرة على موجة التضخم التي أعقبت الجائحة، وبدأ بعض الاقتصاديين في السوق يتكهنون بشأن إمكانية عودة البنك إلى شراء السندات بهدف كبح تكاليف الاقتراض طويلة الأجل.

لكن لين استبعد هذا الاحتمال، مع ترك الباب مفتوحاً أمام تخفيضات أكبر في أسعار الفائدة في ظل حالة من عدم اليقين الاقتصادي الكبير، كتلك التي خلقتها الرسوم الجمركية الواسعة التي أعلنتها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

وقال لين في مؤتمر بمعهد بيترسون للاقتصاد الدولي في واشنطن: «سواء كان الأمر يتعلق ببرامج شراء الأصول، أو عمليات إعادة التمويل المستهدفة طويلة الأجل، أو التوجيه المستقبلي بشأن أسعار الفائدة، أو حتى الفائدة السلبية، فكلها أدوات موجودة في صندوق الأدوات».

وأضاف: «لكن لا يتم استخدام هذه الأدوات إلا عندما ينفذ المجال في أسعار الفائدة... وما زلنا بعيدين عن الحد الأدنى، لدينا تسلسل واضح للأولويات».

وقد خفض البنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة في وقت سابق من هذا الشهر، بعد أن أدت الرسوم الجمركية العالمية التي فرضها ترامب إلى تقليص التوقعات الفورية للنمو والتضخم، بما في ذلك من خلال تعزيز اليورو وخفض تكاليف الوقود.

وأوضح لين أنه لا توجد طريقة واحدة صحيحة للتعامل مع عدم اليقين الاقتصادي، مشيراً إلى أن البنك قد يخفض الفائدة بوتيرة أبطأ أو أسرع تبعاً للظروف.

وقال: «إذا قلنا إن عدم اليقين يعني التحرك ببطء أو بخطوات أصغر، فهذا صحيح أحياناً». وأضاف: «لكن في حالات أخرى، لمواجهة هذا الغموض، تكون الخطوة كبيرة. لذلك أعتقد أنه من المهم جداً التأكيد على أن المسار الأساسي ليس الدليل الوحيد».

وكان محافظ البنك المركزي الفنلندي، أولي رين، قد صرح في وقت سابق من يوم الخميس بأن البنك المركزي الأوروبي لا يحدد مسبقاً المستوى المناسب لأسعار الفائدة أو حجم التحركات.



وأخر مضمون بالقيمة نفسها. يعود نجاح المصارف في تصريف أغلب حزمة الديون البالغة 13 مليار دولار، جزئياً إلى العلاقة الوثيقة بين ماسك والرئيس الأمريكي دونالد ترامب، فضلاً عن الرهانات المتزايدة على تحسن إيرادات منصة «إكس» رغم الانتقادات التي طالتها في الأشهر الماضية بسبب التعديلات الإدارية والمحتوى.

يأتي هذا الطرح في وقت تحاول فيه البنوك الكبرى تقليص تعرضها لمخاطر ديون التكنولوجيا، خصوصاً مع ارتفاع الفائدة وتذبذب أداء شركات القطاع، ما يزيد من أهمية إتمام هذه الصفقة التي وُصفت سابقاً بأنها «أكثر تمويل محفوف بالمخاطر في وول ستريت منذ سنوات».

في أكتوبر 2022، أتم إيلون ماسك صفقة شراء «تويتر» بعد صراع قانوني طويل، ودعم تمويلي من كبرى المصارف في وول ستريت.

إلا أن التقلبات في أداء المنصة بعد الاستحواذ، وسلسلة من قرارات ماسك المثيرة للجدل، دفعت البنوك لتجميد بيع الديون الممولة للصفقة حتى استقر السوق نسبياً.

بعد نحو عامين من انتظار المشتريين، دخلت مورغان ستانلي المرحلة الأخيرة في تصفية حزمة الديون الضخمة المرتبطة بصفقة إيلون ماسك لشراء منصة التواصل الاجتماعي «تويتر»، والتي أصبحت تُعرف الآن باسم «إكس».

بحسب تقرير لوكالة بلومبيرغ، أطلق المصرف الأمريكي عملية بيع لما تبقى من هذه الديون والبالغة قيمتها 1.23 مليار دولار، وهي تمثل آخر ما تبقى من تمويل صفقة الـ 44 مليار دولار التي أتمها ماسك في 2022 وسط ضجة سياسية واقتصادية.

يتم الطرح الجديد وفق شروط مغرية نوعاً ما، فالقرض الثابت يُعرض بعائد يبلغ 9.5 في المئة، وسعر بيع مخفض يتراوح بين 97.5 و98 سنتاً للدولار الواحد.

ومن المتوقع تلقي التعهدات والطلبات على الصفقة بحلول 28 أبريل الجاري، وفقاً لمصادر مطلعة تحدثت للوكالة.

وكانت الصفقة الأصلية قد تم تمويلها عبر مزيج من أدوات الدين، شملت قرصاً مضموناً بقيمة 6.5 مليار دولار، وتسهيلات ائتمانية بقيمة 500 مليون دولار، إضافة إلى قرض غير مضمون بقيمة 3 مليارات دولار،

الأصول اليابانية تجتذب تدفقات قياسية مع التخارج من أمريكا



بعد أن طالب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول بخفض أسعار الفائدة. قال شوكي أوموري، كبير استراتيجيي المكاتب في شركة ميزوهو للأوراق المالية في طوكيو: «من المحتمل أن المستثمرين الأجانب اعتبروا الأصول المالية اليابانية أصولاً آمنة، وبالتالي وسعوا استثماراتهم». وأضاف: «ربما ساهم ضعف الين النسبي في ترسيخ الاعتقاد بأن الأصول المالية اليابانية مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية».

اتجه نحو ثلثي التدفقات إلى السندات، حيث بلغت مشترياتها أعلى مستوياتها على الإطلاق. كما بلغ شراء الأسهم المحلية أعلى مستوى له في عامين.

وقال أوموري من بنك ميزوهو إن التدفقات ربما توقفت إلى حد ما هذا الأسبوع مع اعتدال التصريحات الأخيرة لترامب

يتوقع أن تجتذب السندات والأسهم اليابانية أكبر تدفقات أجنبية شهرية مجمعة على الإطلاق، وهو ما يضيف إلى الإشارات التي تشير إلى أن الصناديق العالمية تبحث عن بدائل للأصول الأميركية.

بلغ صافي مشتريات المستثمرين الأجانب من ديون وأسهم الدولة الآسيوية 9.64 تريليون ين ياباني (67.5 مليار دولار أمريكي) حتى الآن في أبريل، وفقاً للأرقام الأسبوعية الأولية الصادرة عن وزارة المالية يوم الخميس. ويُعد هذا المستوى بالفعل الأعلى لأي شهر على الإطلاق، استناداً إلى بيانات ميزان المدفوعات التي تعود إلى عام 1996.

تدعم أحدث أرقام التدفقات النقدية التكهات بتحول الصناديق العالمية بعيداً عن الأسواق الأميركية، إذ يشير ارتفاع الرسوم الجمركية مخاوف من احتمال حدوث ركود تضخمي. كما يسود غموض بشأن استقلالية البنك المركزي

مخزونات الغاز الطبيعي الأمريكية تسجل أول تراجع بعد خمسة أسابيع من الارتفاع



تراجعت مخزونات الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة بمقدار 88 مليار قدم مكعبة خلال الأسبوع المنتهي في 18 أبريل، منهية سلسلة من خمسة أسابيع متتالية من الارتفاع، وذلك على عكس التوقعات التي رجحت زيادة قدرها 69 مليار قدم مكعبة.

وأظهرت بيانات صادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، يوم الخميس، أن إجمالي مخزونات الغاز الطبيعي بلغ 1.934 تريليون قدم مكعبة، ما يعكس تراجعاً بنسبة 19.8% أو ما يعادل نحو 478 مليار قدم مكعبة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

كما أوضحت البيانات أن مستوى المخزونات الحالي أقل بنسبة 2.2%، أو ما يعادل 44 مليار قدم مكعبة، من متوسط الخمس سنوات الماضية (2020-2024) والذي يقدر بـ 1.978 تريليون قدم مكعبة.

ويأتي هذا التراجع المفاجئ في وقت تزداد فيه التوقعات بشأن الطلب على الطاقة، ما قد يؤثر على اتجاهات الأسعار في الأسواق العالمية خلال الفترة المقبلة.

ألمانيا تتوقع نمواً صفرياً لاقتصادها خلال 2025 بضغط من الرسوم الجمركية



الفاعلة، والعالم المتعدد الجنسيات، وهذا ما جعل هذا البلد غنياً». انكمش الناتج المحلي الإجمالي الألماني بنسبة 0.3% في عام 2023 وبنسبة 0.2% في 2024، حيث تعرض لارتفاع أسعار الطاقة بعد الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا. كما تأثر الاقتصاد الألماني بالمنافسة الصينية المتزايدة في صناعات رئيسية مثل السيارات والآلات.

وقال هابيك: «أود أن أقول إننا نمر الآن بتغير جذري في الأسس التي يعتمد عليها الاقتصاد الألماني».

وأضاف: «شركاؤنا التجاريون الرئيسيون، الصين والولايات المتحدة، وجارتنا روسيا، يتسببون لنا في مشكلات». ما مصير «اصنع في ألمانيا»؟

وقال هابيك أيضاً إن الحكومة لم تتخذ خطوات كبيرة لتحفيز الاقتصاد منذ انهيار الائتلاف الحكومي بقيادة المستشارة السابقة أولاف شولتز في نوفمبر، ما مهد الطريق لإجراء الانتخابات في فبراير القادم.

وقال: «لم تتخذ أي مبادرات ملموسة لمكافحة الركود من خلال التشريعات أو التدابير منذ نصف عام».

وتطلع هابيك إلى أمل في أن حزمة استثمارية جديدة worth عدة مئات من المليارات من اليوروهات قد تساعد في تنشيط الاقتصاد تحت قيادة المحافظ فريدريش ميرز، المتوقع أن يتولى السلطة في بداية مايو.

وقال هابيك: «من الجيد أن يتم أخيراً إجراء استثمارات»، مضيفاً أنها «يمكن أن تعوض التراجع أو الضغط على التجارة الخارجية إلى حد ما».

قال وزير الاقتصاد الألماني المنتهية ولايته، روبرت هابيك، يوم الخميس، إن الاقتصاد الألماني من المتوقع أن يسجل نمواً صفرياً هذا العام، مُعزياً ذلك إلى الرسوم الجمركية الواسعة التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

وأوضح هابيك، أثناء تقديم التوقعات الاقتصادية، قائلاً: «إن سياسة التجارة الأميركية التي تتضمن التهديد بفرض الرسوم الجمركية لها تأثير مباشر على الاقتصاد الألماني، الذي يعتمد بشكل كبير على الصادرات».

وكانت الحكومة الألمانية قد توقعت سابقاً نمواً طفيفاً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.3% لهذا العام، وهو أكبر اقتصاد في أوروبا، والذي انكمش على مدار العامين الماضيين. كما خفضت الحكومة الألمانية توقعاتها للنمو في عام 2026 إلى 1% بدلاً من 1.1%.

تعد الولايات المتحدة أكبر شريك تجاري لألمانيا، حيث استحوذت على نحو 10% من صادراتها العام الماضي، من السيارات إلى المواد الكيميائية.

الاقتصاد الألماني وتحديات الرسوم الجمركية في ظل إدارة ترامب، فرضت الولايات المتحدة الآن رسوماً جمركية بنسبة 10% على صادرات الاتحاد الأوروبي إلى البلاد، بعد أن كانت قد أعلنت عن فرض رسوم بنسبة 20% تم تعليقها لاحقاً. وأضاف هابيك: «إن الرسوم الجمركية وتقلبات السياسة التجارية تؤثر على الاقتصاد الألماني بشكل أكبر من الدول الأخرى».

وتابع قائلاً: «نحن نعتمد على الأسواق المفتوحة، والأسواق

«جيه بي مورجان» يتوقع تفوق السندات الأمريكية على نظيرتها الأوروبية

توقع «جيه بي مورجان» أن تحقق سندات الخزنة الأمريكية مكاسب أعلى من نظيرتها الأوروبية، في ظل تركيز المستثمرين بقدر أكبر على تخفيضات الفائدة من قبل الفيدرالي مقارنة بالمركزي الأوروبي.

وقال مايكل برادشو، رئيس الاستراتيجيات العالمية لدى المصرف الأمريكي، في مقابلة مع وكالة «بلومبرج»، إن رسوم «ترامب» الجمركية من المتوقع أن تلحق الضرر بالنمو الاقتصادي أكثر من التضخم.

وتابع، أنه لهذا السبب، من المتوقع أن يتجه الفيدرالي إلى خفض أسعار الفائدة في المستقبل القريب لدعم النمو الاقتصادي، ولكنها ستبقى أعلى من مستوى 3%، ما يدعم عوائد السندات الأمريكية في نهاية المطاف.

وتوقع انحسار مخاطر انعدام اليقين في المستقبل القريب، قائلاً: «سيكون المحرك الأساسي للأسواق هو النمو والتضخم، وهذا ما سيحدد ما سيحدث لاحقاً».



صادرات السعودية غير البترولية لدول الخليج ترتفع 48% خلال فبراير



ارتفعت صادرات السعودية السلعية غير البترولية إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال شهر فبراير 2025م بنسبة 47.88% على أساس سنوي، وازيادة تقدر بـ 3.13 مليار ريال سعودي (834.4 مليون دولار أمريكي) عن الشهر المماثل من العام الماضي.

ووصلت قيمة الصادرات السلعية غير البترولية من المملكة لدول مجلس التعاون الخليجي إلى 9.66 مليار ريال (2.58 مليار دولار) خلال شهر فبراير الماضي، مقابل 6.54 مليار ريال (1.74 مليار دولار) في الشهر ذاته من عام 2024م.

واستحوذت الإمارات على 80.05% من صادرات السعودية لدول الخليج خلال شهر فبراير الماضي، بإجمالي 7.74 مليار ريال (2.06 مليار دولار).

وصدرت السعودية سلعاً غير بترولية إلى الكويت بقيمة 640.1 مليون ريال (170.69 مليون دولار) خلال شهر فبراير الماضي، يليها البحرين بإجمالي 503.3 مليون ريال (134.21 مليون دولار)، ثم سلطنة عُمان بإجمالي 447.6 مليون ريال (119.36 مليون دولار)، وأخيراً قطر بواقع 336.8 مليون ريال (89.81 مليون دولار).

نمو قيمة السلع المعاد تصديرها 84.5%

وجاءت الزيادة في صادرات المملكة لدول الخليج خلال شهر فبراير الماضي؛ نتيجة ارتفاع قيمة السلع المعاد تصديرها بنسبة 84.5% على أساس سنوي؛ لتبلغ 6.58 مليار ريال (1.75 مليار دولار)، مقابل 3.56 مليار ريال (950.4 مليون دولار) في الشهر نفسه من العام 2024م.

واستقبلت الإمارات 90.66% من إجمالي قيمة السلع المعاد تصديرها من المملكة لدول الخليج خلال شهر فبراير 2025م، بإجمالي 5.96 مليار ريال (1.59 مليار دولار)، بعد أن سجلت قفزة بنسبة 102.3% على أساس سنوي.

وارتفعت قيمة الصادرات الوطنية السعودية غير البترولية المصدرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي 3.09 مليار ريال

وارتفع حجم التبادل التجاري غير البترولي للسعودية مع دول مجلس التعاون الخليجي في شهر فبراير 2025م بنسبة 9.4% على أساس سنوي.

وبلغ حجم تجارة المملكة غير البترولية مع دول الخليج في شهر فبراير الماضي 14.8 مليار ريال (3.95 مليار دولار)، مقابل 13.52 مليار ريال (3.6 مليار دولار) في الشهر المماثل من عام 2024م.

وسجل الميزان التجاري بدون البترول بين السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي فائضاً لصالح المملكة بقيمة 4.53 مليار ريال (1.2 مليار دولار) خلال شهر فبراير الماضي، مقابل عجز بلغ 452.5 مليون ريال (120.67 مليون دولار) في الشهر ذاته من العام 2024م.

(823.47 مليون دولار)، مقابل 2.97 مليار ريال (792.35 مليون دولار) في شهر فبراير/ شباط 2024؛ لترتفع بنحو 3.9%.

وبلغت صادرات المملكة الوطنية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة 1.77 مليار ريال (473.17 مليون دولار) في شهر فبراير الماضي، مقابل 562.7 مليون ريال (150.05 مليون دولار) لدولة الكويت، و334.6 مليون ريال (89.2 مليون دولار) إلى عمان، فيما بلغت 254.2 مليون ريال (67.79 مليون دولار) إلى البحرين، وأخيراً بلغت 162.1 مليون ريال (43.2 مليون دولار) إلى دولة قطر.

3.95 مليار دولار تجارة المملكة غير البترولية مع دول الخليج

البنك الدولي اقتصادات الخليج مرشحة لتحقيق نمو في 2025



1.3 نقطة مئوية مقارنة بتقرير أكتوبر الماضي، في ظل الظروف العالمية المتغيرة.

نمو تدريجي في اقتصادات الخليج

أفاد البنك الدولي أن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي مرشحة لتحقيق نمو بنسبة 3.2% خلال عام 2025، على أن ترتفع إلى 4.5% في 2026، مدفوعة بخطة "أوبك+" لزيادة تدريجية في إنتاج النفط بين أبريل 2025 وسبتمبر 2026.

2025، ليرتفع إلى 3.7% في 2026، بعد أن سجل 1.9% فقط العام الماضي نتيجة تداعيات الصراع في غزة ولبنان.

مخاطر عالمية تهدد التعافي

ورغم التوقعات الإيجابية، أشار البنك الدولي إلى أن الأوضاع لا تزال غامضة، حيث تشمل أبرز المخاطر المحتملة: تصاعد النزاعات التجارية، وتباطؤ الاقتصاد العالمي، وتقلب أسعار النفط. كما خفض البنك توقعاته للنمو لعام 2025 بمقدار

توقع البنك الدولي أن تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحسناً في النمو الاقتصادي خلال عام 2025، بعد تباطؤ ملحوظ في العام السابق، وذلك رغم استمرار حالة عدم اليقين التي تفرضها التوترات الجيوسياسية وتقلبات الاقتصاد العالمي.

وفي تقريره الاقتصادي الصادر يوم الأربعاء، قَدَّر البنك أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة 2.6% في عام

«صندوق النقد»: بنك اليابان سيؤجل رفع أسعار الفائدة

زيادة قدرها 25 نقطة أساس في الربع المقبل. في تقريره عن آفاق الاقتصاد العالمي، توقع صندوق النقد الدولي هذا الأسبوع أن ينمو الاقتصاد الياباني بنسبة 0.6% في عام 2025، بانخفاض نصف نقطة مئوية عن يناير. كما يتوقع نمواً بنسبة 0.6% في عام 2026، بانخفاض عُشر نقطة مئوية عن يناير.

وقالت الشويري إن «ميزان المخاطر يميل إلى الجانب السلبي بالنسبة للنمو والتضخم»، حيث إن حالة عدم اليقين العالمية الناجمة عن الرسوم الجمركية الأميركية المرتفعة قد تؤدي إلى تباطؤ الاستهلاك وتقني الشركات عن الحفاظ على زيادات كبيرة في الأجور في محادثات الأجور العام المقبل.

رفع بنك اليابان، الذي أنهى برنامجاً تحفيزياً ضخماً استمر عقداً من الزمان العام الماضي، سعر فائده قصيرة الأجل إلى 0.5% في يناير، اعتقاداً منه بأن الاقتصاد على وشك تحقيق هدف التضخم الذي حدده البنك المركزي عند 2% بشكل مستدام. وبينما أشار المحافظ كازو أويدا إلى استعداد بنك اليابان لمواصلة رفع أسعار الفائدة، فإن الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد عكّدت قراره بشأن موعد ومدى رفعه.

وقالت الشويري عندما سئلت عما قد يدفع بنك اليابان إلى التفكير في خفض أسعار الفائدة بدلاً من رفعها «إذا حدثت صدمة كبيرة للطلب المحلي تهدد فرص تحقيق معدل تضخم مستدام بنسبة 2%، فإن مواجهة هذا الخطر قد تتطلب زيادة مستوى التيسير».

قال مسؤول كبير في صندوق النقد الدولي أنه من المرجح أن يؤجل بنك اليابان توقيت رفع أسعار الفائدة مجدداً في الوقت الذي أدى فيه عدم اليقين الناجم عن الرسوم الجمركية الأميركية إلى زيادة المخاطر السلبية على النمو والتضخم. وقالت ندى الشويري، نائبة مدير إدارة آسيا والمحيط الهادئ في صندوق النقد الدولي، إن حالة عدم اليقين الكبيرة المحيطة بالرسوم الجمركية الأميركية وردود فعل الدول الأخرى قد تؤدي إلى تثبيط معنويات الأعمال وتثبيط بعض الشركات عن مواصلة زيادات الأجور.

ولا يزال صندوق النقد الدولي يتوقع أن يقترب التضخم من هدف بنك اليابان البالغ 2%، على الرغم من أن ذلك سيحدث في عام 2027 وليس في عام 2026، كما كان متوقفاً في السابق، وفقاً لما قاله شويري، الذي يشغل أيضاً منصب رئيس بعثة الصندوق إلى اليابان.

وقال شويري في مقابلة مع رويترز: «من المرجح أن العديد من الشركات مترددة الآن، إذ لا تنفذ خططها الاستثمارية وتنتظر وضوح ما سيحدث. وهذا يؤجل قرارات الاستثمار أيضاً».

وأضافت: «نرى أنه في حال تحقق سيناريو المرجعي، فسيتم تأجيل رفع أسعار الفائدة من قبل بنك اليابان إلى موعد لاحق». وتابعت: «في حال تباطؤ النمو، قد يلزم استمرار التيسير النقدي لفترة أطول».

وقال محللون استطلعت رويترز آراءهم في أبريل إنهم يتوقعون أن يبقى بنك اليابان أسعار الفائدة مستقرة حتى يونيو حزيران، مع توقع أغلبية طفيفة من المستجيبين

«روش» السويسرية تستثمر 50 مليار دولار في التصنيع داخل الولايات المتحدة لتفادي الرسوم الجمركية

دخلت شركة روش السويسرية Roche لصناعة الأدوية في محادثات مباشرة مع إدارة الرئيس دونالد ترامب، سعياً للحصول على إعفاءات من الرسوم الجمركية المفروضة على وارداتها إلى الولايات المتحدة، في ظل تهديدات بفرض تعريفات تصل إلى 31% على المنتجات السويسرية.

أكد الرئيس التنفيذي للشركة، توماس شينيك، في مؤتمر صحفي عقب إعلان نتائج الربع الأول، أن الشركة تبرر موقفها للحكومة الأميركية بأن حجم ما تنتجه داخل الولايات المتحدة يعادل حجم وارداتها، وهو ما يفترض أن يعفيها من الرسوم. وأضاف: «لا يمكن تصنيع 10 آلاف منتج في كل دولة، وتوطين كل مراحل الإنتاج سيرفع التكاليف بشكل كبير».

وفي محاولة لتعزيز موقفها التفاوضي، أعلنت روش أنها ستستثمر 50 مليار دولار في السوق الأميركية خلال السنوات الخمس المقبلة، بما يوفر أكثر من 12 ألف فرصة عمل. وأوضح شينيك أن هذه الاستثمارات لن تأتي على حساب تمويل مواقعها الأخرى عالمياً، ولن تتطلب زيادة في ميزانياتها المخصصة للأبحاث أو التوسع.

وأوضح الرئيس التنفيذي أن نحو 92% من تعرض روش المحتمل للرسوم الجمركية الأميركية يتركز في أربعة أدوية فقط، لافتاً إلى أن الشركة نقلت بالفعل تصنيع ثلاثة منها إلى الولايات المتحدة، وبدأت الخطوات التنظيمية لإنتاج الدواء الرابع محلياً.

تجدر الإشارة إلى أن روش سجلت نمواً في المبيعات بنسبة 7% خلال الربع الأول، متجاوزة التوقعات، مدفوعة بأداء قوي لأدوية Phesgo لعلاج سرطان الثدي، و Vabysmo لعلاج أمراض العين، و Xolair للحساسية.

تأتي هذه الخطوة وسط تصاعد التوترات التجارية العالمية، حيث علق ترامب مؤقتاً فرض رسوم جمركية على منتجات من عشرات الدول، بينها سويسرا، لمدة 90 يوماً، بينما تسعى العديد من الشركات العالمية إلى فتح قنوات دبلوماسية لتفادي تداعيات الحرب التجارية المتصاعدة.

ترامب يحذر من فرض ضريبة الأثرياء بـ 40%.. «تضر الاقتصاد»

أعرب الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، عن رفضه القاطع لفكرة فرض معدل ضريبي أعلى على الأفراد الأثرياء «ضريبة الأثرياء»، الذين تتجاوز دخولهم المليون دولار سنوياً.

وأشار دونالد ترامب، إلى أن فرض «ضريبة الأثرياء»، قد تدفع الأغنياء لمغادرة البلاد، وتؤثر سلباً على الاقتصاد الأمريكي، وفقاً لوكالة بلومبرغ،

وأوضح الرئيس الأمريكي، من المكتب البيضاوي: «عندما رفعت دول أخرى الضرائب على الأثرياء، خسروا جزءاً كبيراً من أصحاب الثروات الذين انتقلوا إلى دول أخرى». تشهد صفوف الجمهوريين، انقساماً حول مقترح إنشاء شريحة ضريبية جديدة بنسبة 40% على المليونيرات، حيث يرى البعض أنها قد تساهم في تمويل برامج جديدة، مثل إلغاء ضرائب الإكراميات، والعمل الإضافي. بينما يتمسك قادة في الحزب، ومنهم الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، ورئيس مجلس النواب، مايك جونسون، بموقفهم التقليدي الرافض لزيادة الضرائب، مؤكداً أن الحزب «لا يدعم رفع الضرائب إطلاقاً».

ردود فعل داخلية وتحذيرات انتخابية وسط تزايد الجدل، حذر رئيس مجلس النواب الأسبق، نيوت غينغريتش، من أن رفع الضرائب قد ينعكس سلباً على الحزب الجمهوري، في الانتخابات المقبلة، كاشفاً عن تلقيه رسالة من ترامب بهذا الشأن.

تشير التقديرات إلى أن فرض «ضريبة الأثرياء»، بنسبة 40% على أصحاب الدخل العالية قد يضيف نحو 400 مليار دولار لخزينة الدولة خلال 10 سنوات، ما يمكن أن يساهم في رفع الإعفاءات الضريبية للأطفال بنحو 500 مليار دولار سنوياً.



بريدغ ووتر: سياسات «أميركا أولاً» ترفع مخاطر الركود وتهدد الأصول الأميركية

بينما هبط الدولار إلى أدنى مستوى له خلال ثلاث سنوات، وذلك بعد أن بدأ ترامب حرباً تجارية قلبت نظام التجارة العالمية رأساً على عقب.

وأعرب المستثمرون عن قلقهم من أن تتعرض أسعار الأصول لمزيد من الضغوط، خاصة إذا تدخل ترامب بشكل مباشر في شؤون البنك الاحتياطي الفيدرالي، أو حاول إقالة رئيسه غيروم باول.

كانت الرئيسة المشاركة للاستثمار في بريدغ ووتر، كارنيول تامبور، قد صرّحت في نوفمبر الماضي بأن الأسهم الأميركية تمثل خياراً جيداً بعد فوز ترامب بالانتخابات، مما يجعل التصريحات الأخيرة تمثل تغيراً كبيراً في تقييم الشركة للوضع الاقتصادي والسياسي في الولايات المتحدة.

وقبل أيام خفض صندوق النقد الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي إلى 2.8% خلال العام الجاري من 3.3% كانت متوقعة في يناير الماضي، تحت تأثير الحرب التجارية المستمرة.

كما خفض صندوق النقد الدولي توقعه لنمو الاقتصاد الأميركي إلى 1.4% في 2025 من 1.9% كانت متوقعة في يناير الماضي، وإلى 1.5% في 2026 من 1.8% في التقرير السابق.

حذر ثلاثة من كبار مسؤولي الاستثمار في شركة بريدغ ووتر أسوشينس، أحد أكبر صناديق التحوط في العالم، من وجود «مخاطر استثنائية» تهدد الأصول الأميركية، في ظل تصاعد التوقعات بدخول الاقتصاد الأميركي في حالة ركود خلال الفترة المقبلة.

وجاء هذا التحذير في سياق تقييمهم لتوجهات إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب «نحو سياسة تجارية أكثر تشدداً تضع سياسات «أميركا أولاً» في مقدمة أولوياتها»، بحسب تقرير أصدرته الشركة مساء الأربعاء.

أوضحت الشركة في تقريرها أن هذه السياسات قد تؤدي إلى تباطؤ اقتصادي كبير، مؤكداً أن احتمالات حدوث ركود اقتصادي في الولايات المتحدة أصبحت أعلى من السابق.

وذكر مسؤولو الاستثمار الثلاثة، بوب برينس، وغريغ غينسن، وكارين كارنيول تامبور، أن الأصول الأميركية مثل الأسهم، والتي استفادت سابقاً من تدفقات مالية قوية ونمو اقتصادي مدعوم بسياسات نقدية استباقية من قبل الاحتياطي الفيدرالي، أصبحت الآن تواجه مخاطر متزايدة. وشهدت الأسواق بالفعل ركود فعل واضحة، حيث تراجعت الأسهم الأميركية، وتعرضت السندات لعمليات بيع واسعة،

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com الموقع الإلكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

عوائد سندات منطقة اليورو تتراجع مع استمرار حالة الترقب بشأن الحرب التجارية

استطلاع معهد إيفو أن معنويات الأعمال في ألمانيا تحسنت بشكل غير متوقع في أبريل، على الرغم من زيادة حالة عدم اليقين بين الشركات.

وقالت فرانزيسكا بالماس، كبيرة الاقتصاديين في أوروبا في شركة كابيتال إيكونوميكس: قد يكون التحسن في معهد إيفو في أبريل علامة أخرى على أن تقديم التعريفات مسبقاً، الذي ذكره أيضاً مستجيبون من مؤشر مديري المشتريات، دعم النشاط إلى حد ما في أبريل نيسان.

ومع ذلك، أضافت «الصورة الكبيرة تظل أن الاقتصاد الألماني لا يزال ضعيفاً جداً».

تبع ذلك بيانات يوم الأربعاء التي أشارت إلى تباطؤ نمو النشاط التجاري في منطقة اليورو هذا الشهر؛ كانت تعريفة ترامب العالمية قد تسببت في تقلبات الأسواق، وأدى احتمال تخفيف التوترات التجارية إلى تخفيف قلق المستثمرين.

وقال المتحدث باسم وزارة التجارة الصينية إن الولايات المتحدة يجب أن ترفع جميع التدابير التعريفية الأحادية ضد الصين إذا كانت «حقاً» ترغب في حل النزاع.



بشأن رغبته في التفاوض على تخفيض التعريفات على الصين جاءت مع نوع من الاستياء الظاهر - وأساساً كإجراء مؤقت لتجنب نفاذ البضائع في متاجر التجزئة الأميركية - بدلاً من كونها مبادرة حقيقية على المدى الطويل».

وفيما يتعلق بمنطقة اليورو، أظهر

بتخفيض التعريفات الأميركية أقل مما كان متوقعاً، واحتمالية أول تخفيض لأسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي في يونيو.

وقال تيري ويزمان، استراتيجي العملات والفوائد العالمي في شركة ماكوارى: «التنازلات الأخيرة من الرئيس ترامب

تراجعت عوائد السندات الحكومية في منطقة اليورو، يوم الخميس، بعد ارتفاعها في الجلسة السابقة، حيث أصبح المستثمرون حذرين بشأن التقدم الفعلي نحو تهدئة حرب التجارة بين الولايات المتحدة والصين.

تراجعت عوائد السندات الألمانية لمدة 10 سنوات، المعيار لمنطقة اليورو، بمقدار 4 نقاط أساس إلى 2.46%.

وقد ارتفعت العوائد يوم الأربعاء، بعد تقرير يفيد بأن الولايات المتحدة تفكر في تخفيض التعريفات على الواردات الصينية، مما دفع المستثمرين إلى الأسهم.

في الأسابيع الأخيرة، توجه المستثمرون إلى السندات الألمانية كملأ آمن.. ومع ذلك، تراجت السندات الألمانية مقارنة بنظيراتها الأميركية منذ أمس، بعد أن تراجع الرئيس دونالد ترامب عن تهديداته بإقالة رئيس الاحتياطي الفيدرالي وظهر أنه يلين في موقفه تجاه الصين.

تراجعت عوائد السندات الأميركية أيضاً - حيث انخفضت عوائد السندات الأميركية لمدة 10 سنوات بمقدار 6 نقاط أساس إلى 4.32% - يوم الخميس وسط آمال متوقعة

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

رسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب

من المستفيد من تدمير القطاع العقاري!!
العالم يتهاوت على المستثمر الأجنبي والعدل ترفض تسجيل العقارات للأجانب

صدقت «بيتك» في الإفصاح
وتأخر «بيتك» في الإفصاح

البحر الأحمر 20 أكتوبر
الحكومة أعلنت عن خطة
مطلوب فوائده إضافية من واقع
المعارضة تضمن سرعة الإفصاح
حكم بقيمة 129.904 مليون دولار
لصالح بنك إسلامي كعقد
إعلان منوط بالحكم فوراً